



مركز الإعلام الأمني  
Police Media Center  
ممتلكات إخبارية أمنية تابعة لوزارة الداخلية

# دور الشراكة في مواجهة الجريمة والحد من آثارها

أسامة محمد بحر



مركز الإعلام الأمني  
Police Media Center  
ممتلكات إخبارية أمنية تابعة لوزارة الداخلية



بسم الله الرحمن الرحيم

(رب أجعل هذا البلد آمناً وارزق أهله من الثمرات)

مركز الإعلام الأمني  
Police Media Center  
تحت إشراف وزارة الداخلية

الآية ١٢٦ سورة البقرة



مركز الإعلام الأمني  
Police Media Center

تحت إشراف وزارة الداخلية



مركز الإعلام الأمني  
Police Media Center

محطات إخبارية أمنية تغطي كافة المجالات

الإهداء

إلى القلب الحنون  
فوزية



مركز الإعلام الأمني  
Police Media Center

محطات إخبارية أمنية تغطي كافة المجالات

## شكر وتقدير

أقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور عبدالمهدي المساعدة وإلى الأساتذة الكرام في كلية حقوق جامعة البحرين، والشكر موصول إلى الزميلات طالبات الدراسات العليا (الدكتوراه) بالقسم العام لما لقيته منهم من تشجيع ونصح وتوجيه طيلة فترة الدراسة راجياً من الله لهم التوفيق والسداد.





## ملخص البحث

يتناول البحث (أثر الشراكة المجتمعية في خفض معدل الجريمة في مملكة البحرين) موضوع مهم للغاية، فالعديد من المجتمعات المتقدمة آمنت بضرورة أسناد دور مجتمعي للحفاظ على الأمن، كون الأمن بمفهومه الحقيقي أوسع وأشمل من الأمن بمفهومه التقليدي الذي ينادى به لجهاز الشرطة، والذي لا يتعدى التدابير المعتادة لمنع ارتكاب الجريمة والقيام بكل ما هو من شأنه القبض على مرتكبي الجريمة وتقديمهم للعدالة مع المحافظة على مسرح الجريمة.

وهذه الفكر العصري لم يأت إلا بناء على ما وصل إليه علماء الاجرام الذي يسهمون بشكل مباشر في استقرار المجتمعات عبر دراسات الظروف المؤدية لأرتكاب الجريمة، مع اختلاف تلك النظريات وتفسيراتها إلا أن تلك التحليلات يجب على المجتمع الاطلاع عليها مع تبيان دوره في القيام بكل ما من شأنه ترسيخ الأمن في المجتمع وتجفيف منابع ومداخل الانحراف وارتكاب الجريمة في مملكة البحرين.

لذلك ركزت جل الدراسات على التربية والنشئة السوية في الأسرة مع وجود بحوث قيمة لدور المسجد في حفظ الأمن، كما أن المميز في الأمم المتمدينة أهتمامها بالعمل التطوعي مع دور اكبر للقطاع الخاص على عكس ما تبين في البحث، مع اعطاء نكهة خاصة للبحث البحريني بأن الوقف الإسلامي له دور يجب استثماره لتحقيق الاستقرار.

والشراكة بتعريفاتها المتعددة والتي تنتهي لمعنى واحد هو تظافر الجهود نحو هدف واحد وهو استقرار المجتمع ورخاء أفراده، وكان جلياً أن الشراكة مع المجالس المنتخبة — وأفضل لتحقيق الرؤى المستقبلية ومن باب أولى فتحت تلك المساحة من التكامل في المؤسسات الرسمية التي لها دور لا يستهان به في حماية واستقرار معدلات الجريمة في البحرين.



## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الآية القرآنية
د	الإهداء
هـ	الشكر والتقدير
و	ملخص البحث
ز	قائمة المحتويات
١	المقدمة
٤	المبحث التمهيدي في النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي
٤	المطلب الأول: نظرية التقليد والاختلاط
٥	المطلب الثاني: نظرية الفرص المتفاوتة ونظرية الوصمة الاجتماعية
٦	المطلب الثالث: التفاعل المفضي إلى جريمة
٧	المطلب الرابع: مفهوم الشراكة المجتمعية
١٠	المبحث الأول: الشراكة مع المجتمع المحلي
١٠	المطلب الأول: دور الأسرة في الحد من الجنوح
١٥	المطلب الثاني: دور المسجد في الحد من الجرائم
١٨	المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في حماية المجتمع من الجريمة
١٩	الفرع الأول: العمل التطوعي ودوره في رقي المجتمع
٢٢	الفرع الثاني: دور القطاع الخاص في حماية المجتمع
٢٣	الفرع الثالث: الوقف واقتصاره على دور العبادة
٢٦	المبحث الثاني: الشراكة مع الأجهزة الرسمية المنتخبة
٢٦	المطلب الأول: دور المجالس البلدية في الحد من الجريمة
٢٦	الفرع الأول: سلبيات وإيجابيات المجالس البلدية
٢٨	الفرع الثاني: أثر البيئة على السلوك الإجرامي
٣٠	الفرع الثالث: تجارب بلدية ناجحة
٣١	المطلب الثاني: دور السلطة التشريعية في القضاء على الجريمة
٣٢	التشريعات المساعدة للجريمة
٣٧	المبحث الثالث: الشراكة مع الأجهزة الرسمية للحد من الجريمة
٣٧	المطلب الأول: شراكة مرفق التعليم في الحد من الجريمة
٣٧	الفرع الأول: وزارة التربية والتعليم
٤٤	الفرع الثاني: دور الجامعة والبحث العلمي في الحد من نسبة الجريمة
٤٩	المطلب الثالث: دور مرفق القضاء في الحد من نسبة الجريمة
٥٥	المطلب الرابع: دور المرافق الأخرى في تقليل نسب الجريمة
٥٥	الفرع الأول: وزارة الإسكان
٥٧	الفرع الثاني: ديوان الرقابة المالية

٥٩	الفرع الثالث: المؤسسة العامة للشباب والرياضة
٦١	الخاتمة والتوصيات
٦٧	المراجع









تلك الجهات على علم ودارية بأن صميم عملها ذو بعد أمني وتلك تضاف كأمانه لملقاه على عاتقها تجاه البحرين ، مع فتح قنوات اتصال فاعلة مع الفئة المستهدفة .

الشراكة المجتمعية، هي التعاون والتعاقد والتكامل لراقي وسمو المجتمع، وفي هذه الدراسة تحديداً نحدد الشراكة لحماية المجتمع وأفراده من السلوك الإجرامي .

### مشكلة الدراسة :

تعتقد بعض الجهات الرسمية وبعض الجهات الأهلية أن ماتقوم به من أعمال لن تؤدي إلى تحقيق الأمن بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة سواء أكان ذلك لعدم أطلاعها على الغاية من واجباتها أم لقصور في فتح مجالات التعاون، ولذلك فإن مشكلة الدراسة هي تقصير بعض الجهات الأهلية والرسمية ببعض واجباتها الرئيسية مسببة بعض المشاكل والسلوكيات الاجتماعية.

### أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أن الشراكة المجتمعية في البحرين لازالت بحاجة لقواعد عملية قابلة للتطبيق، فلا عجب أن البحوث العلمية تصف المشكلة وتحللها ، إلا أن هنالك حاجة ملحة لدراسة تقدم للمجتمع بالتطبيق العملي المحدد لوقاية المجتمع وأفراده من الانحراف والجريمة ، دون تكلفة إضافية تذكر على الاداء الحكومي أو على المجتمع المدني الفاعل في البحرين .

### تساؤلات الدراسة :

تسبر الدراسة المشكلة لتبحث عن اجابة للتساؤلات الآتية :

١. ماهي أسباب الجريمة ؟
٢. ماهو الدور الحقيقي لكل جهة أهلية ورسمية لتفعيل الشراكة المجتمعية في مملكة البحرين ؟
٣. ماهي معوقات الشراكة المجتمعية في البحرين ؟
٤. ماهو البعد الحمائي لإدوار بعض الجهات ذات العلاقة ؟



## أهداف الدراسة :

- تهدف الدراسة عن طريق الدليل العلمي المعتمد عن الآتي :
١. دور كل جهة غير أمنية في حماية المجتمع البحريني .
  ٢. البحث عن نقاط القوة في المجتمع البحريني لبناء جسور الثقة عليها .
  ٣. حماية المجتمع البحريني وأفراده من خطر الاجرام.

## منهجية الدراسة :

- تتبع الدراسة المنهج الوصفي المقارن في أغلب المباحث، مع اتباع المنهج التحليلي لمعرفة حقيقة الوضع الجرمي وكيفية حماية المجتمع من اخطاره .





## المبحث التمهيدي :

### في النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي .

وضعت العديد من النظريات لتفسير السلوك الاجرامي وقد تتباين تلك النظريات في جوانب معينة وقد تتطابق ، إلا ان المميز في تلك النظريات أنها تتاسب مجموعة ليست بسيطة من الافراد ، وقد تكون ملائمة لتفسير جنوحهم وأرتكابهم للجريمة ، وذلك لأن البشر غير متطابقين في التصرفات وردود الافعال ، حتى وأن شملتهم ذات البيئة وذات العوامل وذات الجينات .

في المبحث التمهيدي ، سنتناول أهم النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي ، ومنها التقليد ونظرية الأختلاط في مطلب أول ونظرية الفرص المتفاوضة ونظرية الوصمة الإجتماعية في مطلب ثان .

### المطلب الأول : نظرية التقليد والاختلاط

يقول (تارد)<sup>1</sup> أن السلوك ينتقل من فرد إلى آخر عبر عملية اجتماعية مباشرة أو غير مباشرة وتسمى تلك العملية (( التقليد )) وبذلك تنتقل الصفات السيئة إلى الأشخاص السليمين من تلك الصفات ، وأوضح تارد قواعد التقليد وهي :

- ١ . الأفراد يقلدون بعضهم بدرجة أكبر عند وجود صلات اجتماعية أقوى .
  - ٢ . ينتقل التقليد من الأدنى إلى الأضعف .
  - ٣ . يتم تقليد الحديث من السلوكيات والابتعاد عن تقليد القديم منها .
- وأوضح تارد في أن التماثل الاجتماعي بين الجاني والضحية والمحاكاة سبب رئيسي لإرتكاب الجريمة .

١ . عالم فرنسي نشر افكاره في كتاب الفلسفة العقابية في عام ١٩١٢ .





في حين أن سذرلاند قبل ببعض تلك الأفكار<sup>١</sup> وطورها ثم وضع نظرية الاختلاط التفاضلي التي تفترض ان عدم التنظيم الاجتماعي يهيئ الافراد لانتقال انماط سلوكية إجرامية إلى السليمين اعتماداً على مواقف معينة أو توجهات مسبقة لدى الفرد ، وبالتالي تكون الجريمة مثل عملية التعلم ، عن طريق الاتصال مع الاشخاص بالقول والاشارة ، مع تأثير ثانوي للاعلام المرئي والمقروء في هذا الجانب .

وتزيد احتمالية (( التعلم )) كلما زاد عملية التكرار والشدة وطول الاتصال مع الاخرين ذوي السلوك الاجرامي ، مع وجود علاقة وطيدة به وبذلك فإن سرعة اكتساب أصول الإجرام تعتمد على قبول الأفكار المعادية للمجتمع والتي تحملها الجماعة والتي مع مرور الزمن ، يدين للحديث العهد بالإجرام بالولاء لتلك الجماعة<sup>٢</sup> .

### المطلب الثاني : نظرية الفرص المتفاوتة ونظرية الوصمة الاجتماعية .

أسس هذه النظرية كلاورد وأهلن وقد تأسست النظرية على أن هنالك جماعة تجنح عن الطريق السليم من أجل ايجاد بديل عملي لتحقيق الفرص التي يتيحها المجتمع.

ولوجود فروقات فردية بين الافراد ، يتقسم المجتمع إلى قسم ينافس للحصول على الفرص الموجودة بطريقة مشروعة ، وقسم آخر تعجز امكانياته الفردية أو المعنوية أو لقصور في التدريب ، يعجز القسم عن تحقيق أهدافه بطريقة مشروعة ، وبالتالي تتكون جماعة جانحة تريد الحصول على الفرص بطرق غير مشروعة<sup>٣</sup> ، وقد وضع العالمان فرضية أن الثقافة الجانحة تنتشر في الغالب في داخل البيئة الفقيرة ، وتعتمد على العنف والانعزال للحصول على حرية في مزاولة أنشطة إجرامية منحرفة .

٢ . بسمه عبدالله السناري ، جرائم النساء جامعة نايف للعلوم الأمنية الرياض الطبعة الأولى ٢٠١٠ ص٢٧.

٢ هاللي عبدالله أحمد ، حمد شنه ، أصول علمي الإجرام والعقاب ، مطبوعات جامعة البحرين ، الطلبة الأولى ، ٢٠٠٨ ، ص١١٩

٣ بسمه السناري ، مرجع سابق ص ٤٤ ومابعدها



في حين أن العالم شوهم عرض نظرية الوصمة الاجتماعية والتي تعد وظيفة رادعة قد تتفوق على العقوبة ذاتها ، وهي أداة للضبط الاجتماعي ، فالأفراد يتفادون الجريمة خوفاً من العقوبة وخوفاً مما يتبع العقوبة من ردة فعل للمجتمع ضدهم .

وفي ذات المعنى يعتقد تانينوم أن ردة فعل المجتمع تجاه المجرم سواء بالتعامل أو بإطلاق ألقاب تعد وصمة ، وبالتالي لا يستطيع المجرم أن يعود للمجتمع السوي ويكون العودة للجريمة هو الطريق الأسهل بالنسبة إليه ، وذلك لرفض المجتمع له .

وقد تعمق لميرت في وضع مفاهيم لنظرية الوصمة في كتابه وضع ثلاث مستويات للانحراف :

١. الانحراف الفردي بعد أن يتعرض لضغوط داخلية
٢. الانحراف الظرفي بعد التعرض لموقف لا يستطيع فيه الاختيار .
٣. الانحراف الاجتماعي وذلك لوجود جماعات ذات تنظيم تقف على الجريمة .

وبعد تلك المستويات يصبح أي فرد يطلق عليه المجتمع وصمة (( عار )) لمنحرف أو خريج سجون وتصبح تلك عقبة عند محاولة الإصلاح أو التقويم ، بل أن المجرم يقوم بالتمادي في الانحراف كعقوبة للمجتمع الذي يعتقد بأنه في مواجهة معه ، ويعيش كذلك ظناً من أنه شخص منبوذ.

### المطلب الثالث : التفاعل المفضي إلى جريمة<sup>١</sup> (( إجرام الجمهور )) .

قد تقع الجريمة نتيجة تفاعل بين صفات المجرم ، والظروف المحيطة به وللتكوين النفسي يجعل الفرد أكثر ميولاً للانضمام إلى مجموعة ترتكب الجريمة، وقد دلت الدراسات على أن الجمهور عند

<sup>١</sup> أنظر رمسيس بهنام ، على عبدالقادر القهوجي ، علم الإجرام والعقاب ، منشأة المعارف الأسكندرية ، ١٩٨٦ الطبعة الأولى ، ص١٤٩ وما بعدها .



اجتماعه يقوم بالتفكير بأسلوب أضعف شخص عقلياً بين تلك المجموع<sup>١</sup>، وتتظافر عوامل تؤدي لإرتكاب الجريمة من قبل المجموعة، منها:

١. عامل التقليد : يقوم الفرد بمحاكاة الآخرين عند التجمع معهم ، ويصبح أكثر انسياقاً لما يفعلون ، ويضاعف ذلك الانفعالات العاطفية المصاحبة للتجمعات.
٢. تعطيل ملكة الذكاء : ان الانفعالات تقلل مستوى الذكاء ، وذلك في الحالات العاية في حين أن مستوى الذكاء ينحدر إلى أدنى مستوى ، في حال زيادة الاعداد المتجمعة ، ويساهم في ذلك غياب الصفة الشخصية للأفراد المكونين للتجمع، ويصبحون جميعاً عرضة لأي انفلات من قبل أي متهور من بين المجتمعين ناهيك أصلاً عن إمكانية وجود عناصر إجرامية من بين هؤلاء.

٣ وجود عناصر إجرامية : لا بد من التفرقة بين التجمعات الإنسانية وبين العصابات الإجرامية في أن الأخيرة لديهم تعارف مسبق وتحت سيطرة لأحد أفرادها والذين يعتمدون على رأي العصابة بدلاً عن رأي المجتمع المحيط<sup>١</sup> ويقومون بأرتكاب الجرائم لتعويض ما لديهم من قصور عقلي أو نفسي .

في حين أن التجمعات لا يوجد بينها تلك المعرفة المسبقة ، ولا يزال الأفراد المكونين للتجمع أحداث ، أو من المصابين بأمراض عقلية أو من أصحاب السوابق الإجرامية ، فإنه من المتوقع أن تصدر من المجموعة أفعال لا يستطيع أكثر الموجودين حكمة أن يمنعها لغلبة الانفصال عن صوت العدالة .

<sup>١</sup> غوستاف لو بون، سيكلوجيا الحشد، دار الساقى، ترجمة هاشم الصالح الطبعة الرابعة ٢٠١٣ ص ٦٠.

## المطلب الرابع: مفهوم الشراكة المجتمعية:

أمن المجتمع وتطوره يستوجب عمل جماعي مؤسسي منظم، و أن يكون هذا العمل تحت مظلة القانون، ولعل مفهوم الشراكة المجتمعية قد تطور نوعا ما وذلك باختلاف قوانين الدول و ثقافتها وحاجاتها، وبالتالي تطبيقاتها للشراكة المجتمعية، " فالشراكة المجتمعية لمكافحة الجريمة أخذت تطور الاستراتيجيات التي تعتمد على المبادرات المبنية على حاجات المجتمع"<sup>١</sup> ، كما أن أي استراتيجية لتقليل نسب الجريمة يجب أن لا تعتمد على الشرطة ونظام العدالة الجنائية فقط، بل يجب أن يمتد إلى جميع فئات المجتمع، سواء الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي أو التعليمي المؤثر مباشرة في الجريمة<sup>٢</sup>.

وقد عُرفت الشراكة المجتمعية بأنها " ارتباط بين مؤسسات المجتمع والمؤسسات الحكومية بهدف الحد من مشكلات المجتمع التي تم تحديدها أو بهدف تطوير الوضع الاجتماعي للمجتمع"<sup>٣</sup>

في حين عرفها آخرون بانها " إستراتيجية أو سياسة تهدف الى تحقيق ضبط الجريمة ، وخفض الخوف منها بتوفير اساليب جديدة من خلال تفاعلات شرطية واجتماعية"<sup>٤</sup>.

والباحث يتفق تماماً مع التعريف بأنها مجموعة من المبادرات لتعزيز المفهوم وغرسه في المجتمع، وهو " طرح حديث لتعزيز المفاهيم الامنية في المجتمع بشكل يكفل اخراج هذه المفاهيم من شكلها التقليدي الذي اصبح غير مجد في تحقيق الكفاية الامنية التي يحتاجها المجتمع"<sup>٥</sup>.

كما تم تعريف الشراكة بانها " اتفاق لفعل شيء ما معا لفائدة جميع المشاركين"<sup>٦</sup> وعلى اساس هذا المفهوم، لا تعد الشراكة مجرد تجمع لعمل شيء ما، ولا تعد كذلك اذا كانت هنالك

<sup>١</sup> عفرأ أحمد الباطين، الشراكة المجتمعية و دورها في تعزيز الأمن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة مقدمة لجائزة الأمانة العامة للعلوم الأمنية لعام ٢٠٠٦ ، مطبوعات الأمانة العامة ٢٠٠٧، ص ٢١  
<sup>٢</sup> سارة اوبلي، شراكة ضد الجريمة ، ورقة عمل مقدمة لندوة في جنوب افريقيا عقدت بتاريخ ١٦\٣\١٩٩٧ ص ٣ ، موجودة على موقع تمت زيارته في ٢٠١٠\٩\١٤ ، www.iss.co.za  
<sup>٣</sup> عفرأ الباطين ، مرجع سابق ص ٢٥  
<sup>٤</sup> أحمد مبارك سالم، الشراكة المجتمعية في إطار إستراتيجية موحدة لدول الخليج، مجلة الدراسات الاستراتيجية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المجلد الخامس ٢٠٠٩ العدد ١٦ ص ٨٥  
<sup>٥</sup> أحمد سالم ، مرجع سابق ص ٨٥

<sup>6</sup> Flo frank and Anne Smith , The Partnership Handbook, Ministry of Public Works and Government Services , Canada, 2000, P 5



أكثر من اجندا للجهات المشاركة، ولا تعد شراكة مجرد الرغبة في الظهور، ولا تعد شراكة اذا كانت السلطة مجتمعة عند شخص واحد وأخيرا لا تعد شراكة اذا لم يكن هنالك مشاركة في المخاطر و المسؤوليات والفوائد المتوقعة من تلك الشراكة<sup>١</sup>.

مركز الإعلام الأمني  
Police Media Center

الهيئة العامة للغذاء والدواء  
الهيئة العامة للغذاء والدواء

ولابد من التأكيد بأن (شرطة خدمة المجتمع) مجرد وسيلة لتدعيم هذا المفهوم على ارض الواقع بعد ان اكتشفت امريكا وبريطانيا من تقييم تجارب الشرطة بانها لم تكن ناجحة، بحيث اتضح بان الشرطة التقليدية كانت بمعزل عن المجتمع ولذلك انشأت شرطة المجتمع<sup>٢</sup>، التي نجحت بينما فشلت الشرطة التقليدية في التصدي لتلك المشاكل<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> Frank and Smith, op page 6

<sup>٢</sup> عفراء البابطين، مرجع سابق ص ٥٢

<sup>٣</sup> العقيد محمد عبدالله المنشاوي، الواقع الامني المعاصر للشرطة المجتمعية، ورقة عمل في ندوة الامن مسؤولية الجميع، كلية الملك فهد الامنية، الرياض، ٢٠-٢٣/١١/٢٠٠٨ ص ٧





## المبحث الأول الشراكة مع المجتمع المحلي

للمجتمع المحلي دور مهم في التأثير على الجريمة ومكافحتها قبل وقوعها، وقد استقرت الدراسات المتخصصة في علم الاجرام على أن الأسرة واسلوب التنشئة والتعلم من الأقران ومحاكاة المجرمين هو من أخطر الأسباب وأكثرها رسوخا في سلوك المنحرفين ومرتكبي الجريمة. في المبحث الحالي سيتم تناول دور الأسرة في حماية الأفراد والمجتمع من الجريمة في مطلب أول ، ودور الجانب الديني في مطلب ثان، ودور المجتمع المدني في حماية المجتمع من الجريمة في مطلب ثالث.

### المطلب الأول: دور الأسرة في الحد من الجنوح

في الأسرة يتعلم الطفل الوطنية التي تكون على شكل ولاء للأسرة أولاً، ثم سرعان ما ينتقل ليصبح ولاء للوطن كله، فإذا تربي الفرد على الجحود لأسرته قلما يدين الولاء لوطنه. **عبدالمحسن المطيري**

الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع، وهي مكان التدريب على ضبط النفس والانسجام مع الجماعة والتكيف معها<sup>1</sup> فهو يعتمد على الأسرة نفسياً وأخلاقياً وأقتصادياً بشكل كلي، وهي التي ترسم له نمط سلوكه الذي سيمارسه فيما بعد في حياته الاجتماعية<sup>2</sup>.

وللاستفادة من نظريات علم الاجرام في الواقع العملي، كان لزاماً علينا الحفاظ على الأسرة ومقوماتها من أجل الحفاظ على المجتمع من الانحراف، فالبناء دون أساس صلب وثابت لن يكون راسخاً في حماية المجتمع وأفراده، فلا بد أولاً أن نخلق تلك المسؤولية لدى الأسرة والوالدين على وجه التحديد، بأهمية دور الأسرة في الأمن بمفهومه الشامل، لذلك فالدور الإيجابي

<sup>1</sup> سلوى علي سليم، الإسلام والضبط الاجتماعي، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥ ص ٧٢٩.  
<sup>2</sup> سلوى سليم، المرجع السابق ص ٣١١.



الذي تلعبه الأسرة في حياة أفرادها وفي وقايتهم من الانحراف والجريمة لا يمكن تعويضه عن طريق أية مؤسسة اجتماعية أخرى<sup>١</sup>.

أن الأسرة موقع لأهم العوامل البيئية المؤثرة في الحماية من الانحراف لأنها تؤسس الفرد لكيفية التعامل مع الأحداث اليومية<sup>٢</sup>، وأنه "من النادر أن يواجه الطفل في مستقبل حياته بموقف جديد كل الجدة يتطلب منه تكوين أنماط سلوكية جديدة أو اتجاهات ليس لها أي علاقة بماضيه في أسرته وخاصة في مرحلة السنوات الستة الأولى من حياته"<sup>٣</sup>

ولقد تباينت الدراسات في مدى قوة دور الأسرة في حماية المجتمع من الانعكاسات الاجرامية، فقد اثبتت احدى الدراسات ضعف عامل التفكك الأسري كمسبب رئيسي للجريمة<sup>٤</sup>، وأن المودعين في دور الملاحظة عن جرائم السرقة قد نشأوا في أسر طبيعية<sup>٥</sup>، كما أن نسبة ضئيلة من مرتكبي جرائم المخدرات من أسر مفككة<sup>٦</sup>.

ومن جهة أخرى، يرى باحثون أن الأحداث الجانحين يرتكبون الجريمة مع الأقران لأن الأسرة لم تقدم لهم الحب الكافي فطبقا لدراسة (جيلوك)<sup>٧</sup> تبين أن من (٥٠٠) حدث جانح هنالك (٤٩٢) حدث جنح مع آخرين، والملاحظة المهمة هنا ان الناس الاسوياء خارج السجون والاصلاحيات لهم اصدقاء داخل تلك السجون، ومع ذلك لم ينحرفوا، ولعل السبب هو ان الاسوياء لم يتصلوا بهؤلاء الموجودين داخل الاصلاحيات بدرجة كافية ومؤثرة بهم<sup>٨</sup> ويرجع الأمر إلى مدى قوة الأستجابة المعتمدة كلياً على التنشئة الاجتماعية السليمة التي أسستها الأسرة ومدى الحب المقدم

<sup>١</sup> د. حسين على الرفاعي، التنشئة ودور الأسرة في الوقاية من الانحراف، مجلة الفكر الشرطي، الشارقة المجلد الثالث العدد الرابع ١٩٩٥ ص ٢٠٩

<sup>٢</sup> العميد أسامة نجيب عوض ، الدور التكاملية للمؤسسات في الحد من جناح الأحداث، أكاديمية شرطة مصر ١٩٨٩ ص ١١.

<sup>٣</sup> فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٠ ص ٢٤٤ نقلا عن عران مطلق العتيبي، التنشئة الأسرية وظاهرة العود عند الأحداث المنحرفين، المركز العربي للدراسات الامنية، ١٩٩١ الرياض ص ٣٧.

<sup>٤</sup> محمد ابراهيم السيف، العوامل الاجتماعية المرتبطة بنمط الجريمة الجنسية، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، ١٤١٤ ص ١٥٢.

<sup>٥</sup> مركز أبحاث مكافحة الجريمة ، ظاهرة السرقات في المملكة ، وزارة الداخلية ، الرياض ١٤١٣ ص ٢٤٧.

<sup>٦</sup> مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الأسرة السعودية والواقع الحضاري المعاصر بين اختلاف المعاملات الودية وعلاقتها بسوية أو جنوح الابناء، وزارة الداخلية، الرياض، ١٤١٢ ص ٦٤.

<sup>٧</sup> د. محمد السلامة، اسباب جنوح الأحداث، ١٩٨٧.

<sup>٨</sup> أسامة محمد بحر، العوامل الاجتماعية المصاحبة للجريمة، مجلة الأمن، البحرين سبتمبر ٢٠٠٧.



لهم<sup>١</sup>، وهذا ما يؤكد على دور الأسرة في إعطاء الفرد مكانة اجتماعية، فتربية الأطفال وتقوية الوجدان الديني لديهم مع توفير الحب لهم، وهو دور مهم للأسرة الذي لولاه ما أمكن للأسرة التحكم والتأثير في النشء، لأن بدون الحب والأحترام سيصبح المراهق أكثر طاعة لأصدقائه من طاعته لوالديه<sup>٢</sup> وهذا ما جعل أغلبية الأحداث الجانحين ينحرفون مع آخرين.

أن الغرس الأسري السليم والتأكيد على زرع حب الخير في المجتمع والتقدير للآخرين والثقة بالنفس تخلق شخصية سوية، وعلى النقيض تماماً تجد أن الحقد والكراهية وعدم الثقة تنتج عنها شخصية منحرفة ومضطربة اجتماعياً<sup>٣</sup>

كما أن العلاقة المبنية على التفاهم والمحبة بين الزوجين هي عامل قوي لخلق شخصية لطفل متوافق مع البيئة التي يعيش فيها<sup>٤</sup>، فالأسرة لا تستطيع أن تحقق عملية التوافق الأسري لأطفالها ما لم يكن الأبوان أنفسهما متوافقين أسرياً ونفسياً واجتماعياً، وهذا هو المحرك لعملية التنشئة السليمة لأطفالهما<sup>٥</sup>.

فالأسرة تورث للأبناء التراث الثقافي الموجود في البلد، والقيم الاجتماعية التي يعيش فيها وعليها المجتمع المحلي، و أي أخلل من الأسرة بدورها في عملية التربية سيجت عنه اختلال خلقي واستعداد واستعداد لارتكاب الجريمة، فقد جاءت النتائج الميدانية لتبين أن (عدم وجود الرقابة الأسرية) من أكثر العوامل التي اتفقت عليها الدراسات من حيث أهمية التأثير<sup>٦</sup>.

ويطلق علماء الاجرام على نقل التراث الثقافي مصطلح (التطبع) والذي يطلق عليها علماء الاجتماع (التنشئة الاجتماعية)، وهي الوظيفة الرئيسية لأسرة والتي تحقق الحماية والأمان اللذان لا توفرهما أي مؤسسة أخرى سواء المدرسة أو حتى الشرطة وخصوصاً الأمن الاجتماعي<sup>٧</sup>، وتلعب الاسرة دوراً مهماً في توفير الأمن والحماية الاجتماعية، وتوفير الغطاء الاقتصادي

<sup>١</sup> زهوة سعود عبدالعزيز آل سعود، العلاقة بين التوافق الأسري والسلوك والاجرامي، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود ١٤٠٥ هـ ص ٢٥ وما بعدها

<sup>٢</sup> سلوى المؤيد، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل حول أساليب التنشئة الأسرية، مارس ١٩٩٧.

<sup>٣</sup> محمد عبدالمؤمن حسين، مشكلات الطفل النفسية، دار الفكر الجامعي، ص ١٩ وما بعدها.

<sup>٤</sup> رمسيس بنهام، علم الاجرام، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٦٦ ص ٣٢٢.

<sup>٥</sup> زهوة سعود عبدالعزيز آل سعود، مرجع سابق، ص ٩.

<sup>٦</sup> د. عبدالله سعد الرشود، السلوك غير السوي لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض، المجلة العربية للدراسات

الأمنية والتدريب، مجلد ٢٢ العدد ٤٤، جامعة نايف ١٤٢٨ هـ ص ٢١٠

<sup>٧</sup> عران العتيبي مرجع سابق ص ٥٥.



للأبناء حتى لا تكون هنالك حاجة مادية أو نفسية، وإلا فسيتم تغطيتها من قبل أفراد الأسرة عن طريق الأناشيد.

أن السلوك العنيف هو نتاج أسري بحث ، و قد يكون تحت غطاء عائلي بحيث أن يقوم الوالدان بتشجيع الابن على الانتقام و القصاص و الاعتداء على من يحاول الإضرار به و بالتالي تتكون لدى الحدث قناعة باستعمال القوة مع أي موقف مخالف سواء في الرأي أو في القناعات و بالتالي استخدام أسلوب العنف دائماً كحل أول و قد يكون كحل دائم للاختلاف مع أفراد المجتمع. فإنه كلما كانت أساليب التنشئة الأسرية متساحة وقائمة على الود الحنان كلما كان الأبناء أكثر استقراراً وشعوراً بالأمن النفسي، ففي دراسة على جميع الأحداث الجانحين في الأردن تبين أن التنشئة الأسرية الغالبة على المحكومين والموقوفين هي النمط المتشدد، الذي يولد الجرح والذي يقف عائقاً أمام النشء لاكتساب سلوكيات اجتماعية مناسبة للتعامل بها مع المجتمع<sup>1</sup>.

وقد دلت إحدى الدراسات<sup>2</sup> على أن أهم أسباب العنف لدى الشباب هو عدم قيام الأسرة بدورها الحقيقي المنوط بها، فقد تبين من الدراسة أن ٥٣% من عينة الدراسة تركت المنزل بسبب القسوة الزائدة أو من التهاون لمدد تصل إلى أسبوع (٣٧% من العينة) وتصل إلى ٢٣% لأكثر من أسبوع وقد حدث ذلك في سن ١٢ سنة (٢٠%) وأيضاً ١٧ سنة (٣٥%) ، والرقم الغريب في الدراسة أن ٩٠% من أمهات الأحداث هن ربات بيوت وهن متفرغات للتربية إلا أن ٦٩% من الأحداث (طبقاً للعينة) كان آباؤهم الذين يحاولون أرجاع أبنائهم إذا ترك الحدث المنزل، ويبين الدور السلبي التام للأم في التنشئة، أضف أن ٤٣% من العينة ليست على علاقة جيدة مع بيئة الأخوة وأن ٧٥% لايشعرون بالراحة والطمأنينة داخل المنزل وكانت أسباب عدم الراحة هي غياب الوالد ٤٠% أو قسوته ٤٤% أو المعاملة السيئة من قبل الأخوة ١٥%.

وفي دراسة أخرى<sup>3</sup>، تبين أن دور الضبط الاجتماعي للأب كان ضئيلاً، مع تواجد لدور الأم، وفسر الباحث ذلك بتمرد الأبناء على الوالدين مع كثرة الخلافات مع الأشقاء، وضعف رقابة بقية

<sup>1</sup> محمد أحمد المومني، أثر نمط التنشئة الأسرية في الأمن النفسي لدى الأحداث الجانحين في الأردن، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين، المجلد السابع، العدد الثاني، يونيو ٢٠٠٦ ص ١٣١ وما بعدها.

<sup>2</sup> أحمد محمد عبدالله الخريف، جرائم العنف لدى الأحداث السعوديين، المركز العربي للدراسات الأمنية، رسالة ماجستير لقسم العلوم الاجتماعية ١٤١٤ هـ ص ١٤٣ وما بعدها.

<sup>3</sup> محمد ابراهيم السيف، الظاهرة الاجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعودي، دار بن لعبون، الرياض، ص ٥١ وما بعدها.



الأقارب، والذي تفسره دراسة أخرى<sup>١</sup> بأنه نتيجة ارتفاع نسبة العنف الأسري والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض نسبة الحوار الإيجابي، مع إشارة الدراسة لخطورة العنف الذي قد يؤدي لتهديد مباشر للأمن الاجتماعي، وتقويض للأسرة، وتعميم للعنف خارج محيط الأسرة ليصبح سلوكاً في مجال التواصل الانساني، وقد تتعدّد الحالة لتصل إلى الأرهاب.

ولعل الأسرة تحفظ أمن المجتمع من جانبيين، الجانب الأول أنها تحفظ أمن المجتمع من الانحلال الخلقي الذي يولد في الغالب جرائم تزعزع أمن المجتمع، كما أنها تحفظ أمن المجتمع من الأمراض الجسدية والنفسية<sup>٢</sup> وكلتا الفئتين تهلك أمن المجتمع، فلو قامت "الأسرة بالأدوار المطلوبة منها لسلم المجتمع من مشاكل الانحراف و الشطط بكافة أشكاله، ولعاش الجميع فيه في أمن وأمان"<sup>٣</sup> كما إن توفير الاستقرار الوجداني للطفل في أسرته و"قيام الأسرة على المودة و التراحم وتشرب الطفل لهذه المبادئ النبيلة يجعل الأسرة أكثر نجاحاً في تخريج أبناء صالحين".<sup>٤</sup>

### المطلب الثاني: دور المسجد في الحد من الجرائم

لقد لعب الدين دائماً دوراً هاماً في الضبط الاجتماعي، لكن عندما تفقد المؤسسات الدينية سلطتها على الأفراد، فقد تجد الأفراد فاقدى الاتجاه وأكثر ميلاً أي الانغماس في تصرفات لا اجتماعية، ومنحرفة وجانحة.  
أ. صالح إبراهيم الصنيع

يقول جلّ شأنه ((و أن المساجد لله فلا تدعو مع الله احدا)) و يقول عز و جل ((و أقم الصلاة إن الصلاة تنهى عن الفحشاء و المنكر))<sup>٥</sup> ، فالمسجد ليست مجرد دور لقراءة القرآن وأداء

<sup>١</sup> انتصار سالم الصبان وأخريات، العنف الأسري وعلاقته بالحرار داخل الأسرة، مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، المجلد ٢١ العدد ٥٢ يوليو ٢٠١٢ ص ١٣١ وما بعدها.

<sup>٢</sup> بوحفص مباركي، الأسرة محضن طبيعي لتربية الأطفال، بحث منشور في مجلة الرواسي، المغرب، العدد الاول، شعبان ١٤١١ هـ، مشار إليه لدى للدكتور محمد يوسف عفيفي دور الأسرة في أمن المجتمع، ورقة عمل مقدمة لندوة بكلية الملك فهد الأمنية "المجتمع والأمن".

<sup>٣</sup> د.محمد يوسف عفيفي، دور الأسرة في أمن المجتمع، ورقة عمل مقدمة لندوة بكلية الملك فهد الأمنية "المجتمع والأمن".  
<sup>٤</sup> غريب محمد أحمد، الجريمة وانحراف الاحداث، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الاسنكدرية ص١٧٥، مشار إليه لدى عبدالمحسن عمار المصيري، العنف الأسري وعلاقته بانحراف الاحداث، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف، الرياض، ٢٠٠٦ ص٣٤.

<sup>٥</sup> سورة العنكبوت الآية ٤٥.



الصلوات، أما المسجد نقطة لقاء والتقاء، بين عموم الناس يتفكرون ويتدارسون ويتناصحون، ويتعلمون أمور الدنيا مع علوم الدين، ولجماعة المساجد والقائمين عليه دور فاعل في تنمية روح الأسرة، وتهذيب سلوكيات المصلين، ونشر العلم والبعد عن التباعد بين المسلمين والتفريق بين الناس، والمجالات التي يضطلع بها المسجد لتحقيق الأمن الاجتماعي شتى، فتوفير الطمأنينة النفسية والروحية والتي تحفظ عن الناس أعباء الحياة وآلامها، وتكبح فيهم جموح الغرائز وشهواتها، وترسخ أوامر المحبة، وروابط الألفة بين الأفراد، وتبسط الأمن الوارف في ربوع المجتمع، ونشر الاستقرار والاطمئنان في أرجائه، وتوطيد قواعده وتثبيت دعائمه<sup>١</sup>.

وتكمن المشكلة عندما يصبح دور إمام المسجد سلبي أو ضار، ففي دراسة سابقة<sup>٢</sup> تبين أن عدد المنتظمين على الصلاة هم ١٦٢ من اصل ٣٠٠ نزيلين في حين أن ٣٩ من العينة لا يصلون أصلاً، أضف إلى ذلك أن المنتظمين لقراءة القرآن هم ١٦٧ وأن ٥٥ من العينة يقرءون القرآن بصفة غير دائمة، أي ٢٢٢ من اصل ٣٠٠ يقرأ القرآن و يخالف أسهل تعاليمه بارتكابه تلك الجريمة التي تم الحكم عليه بموجبها<sup>٣</sup>.

وفي دراسة تبين أن من أسباب تدهور الضابط الديني للسلوك حالة الاختلال الناتجة عن سوء فهم للعقيدة الدينية، " وبالتالي تختلف الموازين ويسمح الضابط الديني بمرور بعض انماط السلوك التي تعتبر قانونياً سلوكاً منحرفاً في حين يراها صاحبها سلوكاً سويماً يتفق مع

<sup>١</sup> د. عبدالكريم صنيان العمري، دور المسجد في تحقيق مفهوم الأمن الاجتماعي، ندوة الأمن والمجتمع ٢٠٠٤ الرياض ص ٩٠.

<sup>٢</sup> العينة احتوت على نصف عدد المحكومين في القضايا الجنائية في مملكة البحرين والموجودين في إصلاحية جو عام ٢٠٠٩، وكانت جرائم العينة جرائم مالية (١١٦ قضية) شملت السرقات وخيانة الأمانة والاحتيال وجرائم القتل (٢٣ قضية) والجرائم جنسية (٥٢ قضية) وجرائم المخدرات (٦٠ قضية) والجرائم المرورية ٨ قضايا، أسامة محمد بحر، المؤثرات الاجتماعية المصاحبة للجريمة، مرجع سابق ص ٨.

<sup>٣</sup> تناول علم الأجرام ظاهرة الاجرام المذهبي الذي تعرضت له العديد من الدول بأسلوب منظم مثل جماعات اليسار المتطرف في ايطاليا ومنظمة العمل المباشر في فرنسا والجيش الاحمر في اليابان، وقد حل علماء الاجرام صفات المجرم المذهبي بانه لا يتحلى بالمثل العليا أو حب الشهادة بل هو ذلك الشخص المتعش للتحصيل على سلطة أو الذي يدفعه حقد شخص، أو الباحث عن ثروة أو مجد، ولمحاولة تفسير سلوكه الاجرامي وجود عقد نفسية مع رفض لقيمة الحوار أو قبول الراي الآخر، ووجود أزمة حقيقية في الهوية التي تجعل أقل شرائح المجتمع هي أكثر خضوعاً لها. لمزيد من التفاصيل أنظر سليمان عبدالمنعم، علم الاجرام والجزاء، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٥ ص ٣١١ وما بعدها.



العقائد بل وتأمّر به العقائد وتباركه... ونجد الجرائم التي ترتكب مرتبطة لاعتقيدة الدينية مثل العنف ومقاومة السلطات ، احتجاز الرهائن ، اختطاف الطائرات والسفن<sup>١</sup> إن الصلاة لها "اثر مباشر في تقويم سلوك الأفراد، وهي وسيلة فاعلة للوقاية من الانحراف، و عامل قوة للحماية من الجريمة"<sup>٢</sup> لأن المسجد كمؤسسة فاعلة في المجتمع لها دور واضح ومهم في وحدة المجتمع، وتماسكه، وتقوية الوازع الديني، وتصحيح المفاهيم والتسامح مع غير المسلمين والالتفاف حول ولي الأمر، ففي الجامع ٥٢ خطبة سنويا، ودروس أسبوعية بعد الصلوات، ودروس تحفيظ القرآن في الإجازات، كلها يجب أن تصب في المصلحة العامة.

ولحدثة العمر الديمقراطي، باتت ظاهرة الخطب السياسية على منابر الجمعة أمراً متكرر الحدوث في البحرين، وقد زاد من تلك المشكلة أن الفصول التشريعية السابقة قد كان بين أعضائها نواباً هم في الأصل خطباء مساجد<sup>٣</sup>، وقد تم انتخابهم لعضوية مجلس النواب أو إحدى المجالس البلدية.

وفي دولاً أخرى كالمغرب يتم استغلال خطبة الجمعة ضد الخصوم السياسيين، هذا و إن كانت وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية تقوم بإيقاف بعض الخطباء المخالفين إلا إنها أحيانا توجه الخطباء إلى ضرورة الحديث في مواضيع سياسية معينة<sup>٤</sup>، وفي الأردن أقر قانون (الخطابة) الذي ليزم خطباء المساجد الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الأوقاف<sup>٥</sup>.

إن للمساجد إسهام مباشرة في جميع جوانب الأمن الشامل بوجه عام، سواء في حفظ الأفراد عن الوقوع في الجرائم بشكل تلقائي<sup>٦</sup> أو عن طريق غير مباشر ففي دراسة عن المحتوى

<sup>١</sup> د. عبدالله عبدالغني غانم، نظرية تدهور الضابط الديني للسلوك، مجلة الفكر الشرطي، الشارقة المجلد الخامس العدد الثالث ١٩٩٦ ص ٩٣

<sup>٢</sup> د. عبدالكريم العمري، دور المسجد في تحقيق مفهوم الأمن الاجتماعي، مرجع سابق ص ١٩٦.

<sup>٣</sup> الحصانة البرلمانية على نوعين ، حصانة إجرائية تؤخر رفع الدعوى على النائب لحين الحصول على اذن من مجلس النواب ، وحصانة موضوعية تمنع من محاسبة النائب على افكاره و اعماله داخل المجلس كما نصت عليها المادة ٨٩ من دستور البحرين المعدل ٢٠٠٢ ، إلا أن ضعف الثقافة القانونية تجعل النائب بعيدا عن المواخذه حتى في اعماله خارج المجلس وهذا مخالف للقانون، لمزيد من التفصيل د. إحسان حميد المفرجي، الحصانة البرلمانية و تنظيمها في التشريع البحريني، مجلة الحقوق، جامعة البحرين، المجلد السابع يناير ٢٠١٠ عدد ١٤ ، ص ٣٣ وما بعدها.

<sup>٤</sup> جريدة الشرق الأوسط، عدد ٧٩٩٢ بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٠م مغطية من مريم التيجي.

<sup>٥</sup> جريدة الشرق الأوسط عدد ١٠١٤٢ بتاريخ ٤/٩/٢٠٠٦م.

<sup>٦</sup> خالد بتال الدوسري، دور إمام المسجد في الوقاية من الجريمة، رسالة ماجستير، جامعة نايف ١٤٢٧ هـ ص ٣٢ وما بعدها.



الأمني للخطب المنبرية في الحرمين الشريفين تبين إن الخطب تشتمل على محتوى أمني و تزيد تلك العناصر بعد ارتكاب أعمال إرهابية و خصوصا على الأمن العقائدي.<sup>1</sup>

مركز الإعلام الأمني  
Police Media Center  
صممنا الإعلام الأمني بمرکز الإعلام



<sup>1</sup> فيصل سليمان الدرعان، الدور الأمني للمسجد خلال الخطبة المنبرية، رسالة ماجستير، جامعة نايف ٢٠٠٧.



## المطلب الثالث: المجتمع المدني

المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة لتنوع خلاق. كتاب المجتمع المدني ، مؤسسة البلاغ.

يرى المنتبغ للشأن البحريني حراكاً متميزاً لفعاليات المجتمع المدني، فالمنظمات الأهلية كانت قبل تدشين المشروع الإصلاحي ٧٦ منظمة و في عام ٢٠١٠ وصلت المنظمات إلى ٤٧٤ منها ١٨ جمعية شبابية و ٧٨ صندوق خيرى و ٢٧ جمعية إسلامية و ٥٨ جمعية مهنية و ٢٠ جمعية نسائية و ٢١ جمعية تعاونية و توفير و تسليف، وفي عام ٢٠١٥ اصبحت ٥٨ مؤسسة خاصة خيرية ٣ جمعيات للهوايات و ٨ جمعيات معنية بحقوق الانسان و... في حين انه توجد ٢٧٦ جمعية و مؤسسة خيرية فقط في المملكة العربية السعودية<sup>١</sup>.

أن للمجتمع المدني دور مهم و حيوي في مجال السلام والأمن<sup>٢</sup> ويكون عن حلبة العمل الجماعي الذي لا يتسم بالإكراه ، والذي يدور حول مصالح وأهداف وقيم مشتركة متبادلة<sup>٣</sup> كما تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من القوى المعتدلة المهمة في المجتمع التي توفر منطقة وسطى ومشاركة للحفاظ على الهوية كما يستطيع المجتمع المدني النشط المساعدة في منع التطرف وتجنب تعطل العلاقات في المجتمع الذي يضم سكان ذو مشارب متنوعة<sup>٤</sup>.

قد ورد عن مؤسسة الكومنولث، بأن المنظمات غير الحكومية تتميز بأربعة خصائص رئيسية هي إن يكون تشكيلها على أساس تطوعي، والاستقلالية، وغير ربحية، وأخيراً أن لا

<sup>١</sup> طبقاً لموقع وزارة التنمية الاجتماعية/ [www.social.gov.bh](http://www.social.gov.bh)

<sup>٢</sup> معلوي عبدالله الشهراني، العمل التطوعي وعلاقته بأمن المجتمع، رسالة ماجستير، جامعة نايف الرياض ٢٠٠٦ ص ٢٨٠.

<sup>٣</sup> سانام نارنجي وجودي البشر، المجتمع المدني، مقال منشور على موقع [www.international-alert.org](http://www.international-alert.org)

<sup>٤</sup> مركز المجتمع المدني في كلية لندن الاقتصادية مشار إليه لدى سانام نارنجي وجودي البشر، المجتمع المدني، مرجع سابق.

<sup>٥</sup> سانام نارنجي، المنظمات غير الحكومية لمتطوعي السلام، المرجع السابق.



تستخدم لمآرب وأغراض أو قيم خاصة أو ذاتية بحيث تتناول قضايا المجتمع بأسرة أو لقطاع معين<sup>١</sup>.

ومع اعتزاز الكثيرين بتميز المجتمع المدني البحرين وتفوقه على بعض الدول الخليجية والعربية إلا أنه وبالرغم من تفوقه على أقرانه (في الخليج) إلا أنه لم يصل المجتمع المدني البحريني إلى أوج قوته ونضجه، ولم يقدم بما فيه الكفاية من وقته وماله وجهده<sup>٢</sup>، وللتدليل أكثر على أهمية المجتمع المدني نلقي الضوء على الفروع التالية.

### الفرع الأول: العمل التطوعي ودوره في رقي المجتمع:

يعتبر العمل التطوعي هو ركاز المجتمع المدني، باعتبار أن التطوع هو أحد أركان المجتمع المدني، الذي يمارس على انه خدمة اجتماعية سواء بشكل فردي أو جماعي، لأشبع حاجات المجتمع والفردي<sup>٣</sup>، ويمثل العمل التطوعي رافداً بشرياً أساسياً لأي مجتمع انساني في جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية<sup>٤</sup>.

وينبثق الأساس الشرعي للعمل التطوعي من التكافل الاجتماعي وخدمة المجتمع، لأن هذه المهام هي واجب شرعي وضرورة اجتماعية تساعد المجتمع للنهوض والتقدم، كراعية أهالي المحكومين والرعاية اللاحقة للمفرج عنهم، وكذلك الأعمال التطوعية التنقيفية التي تؤلف الشباب وتستثمر طاقاتهم وتقربها، سواء في المعسكرات الصيفية، أو البرامج الثقافية المتخصصة، أو حتى الأعمال التطوعية المتواصلة على مدار العام.

وتلك الأعمال التطوعية والمنظمات القائمة عليها تحتاج إلى دعم مالي ومعنوي وتحتاج في ذات الوقت لأن تكون أكثر احترافاً في العمل الخيري التطوعي، فالمتابع للشأن البحريني سيرى بوضوح تواجد توجه طائفي بحت، بحيث تكون صناديق خيرية لطائفة معينة، وصناديق خيرية في ذات المنطقة لخدمة الطائفة الأخرى، وخصوصاً في المدن المختلطة، ففي مدينة

<sup>١</sup> المنظمات غير الحكومية: دليل السياسات أو الممارسات الجيدة، مؤسسة الكومنولث لندن ١٩٩٥، دليل تدريب (المنظمات غير الحكومية لمتطوعي السلام)

<sup>٢</sup> حسين موسى الشفيعي، مجتمع مدني قوي ولكن، مقال منشور بجريدة الأيام البحرينية العدد ٧٧٦٥ الاربعاء ٢٠١٠/٧/١٤م.

<sup>٣</sup> معلوي عبدالله الشهراني، العمل التطوعي وعلاقته بأمن المجتمع، رسالة ماجستير، جامعة نايف الرياض ٢٠٠٦ ص ٢٢.

<sup>٤</sup> فاكر محمد الغرابية و محمد احمد الغرابية، تنمية ثقافة العمل التطوعي في المجتمع من وجهة نظر طلبة العمل الاجتماعي في الاردن، مجلة الدراسات الامنية، مركز الدراسات الامنية الاستراتيجية، الاردن العدد الرابع ٢٠١٠ ص ١٣٤



حمد صندوق مدينة حمد الخيري وأيضا صندوق مدينة حمد للعمل الخيري وهكذا في مدينة عيسى ومدينة زايد فتخالف بذلك الميزة الرابعة التي كان يجب إن تتحلى بها، ألا وهي أن توجد للمجتمع كافة أو لخدمة قطاع معين، كالأيتام أو الأراامل أو الطلبة الجامعيين، بل أن أغلب الصناديق الخيرية عارضت اقترح وزيرة التنمية الاجتماعية، بتوحيد الجهود الخيرية، وبدلا من ذلك اقترحت الصناديق الخيرية التحول إلى جمعيات<sup>1</sup> بعد أن اقترح ممثلي الصناديق الخيري إلى تشكيل ((الاتحادين)) بناء على أسس مذهبية.<sup>2</sup>

أن من مسلمات المنطق والعقل بأن للتطوع دور بارز و هام في أمن و تنمية المجتمع، سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر، و لكي يتم تفعيل العمل التطوعي لخدمة المجتمع بشكل صحيح، تحتاج الأمور لإعادة تصحيح، فجهود وزارة التنمية الاجتماعية لا تتكرر، والمجتمع في حاجة ماسة لتصحيح بعض الأمور، بدأ من تشكيل المنظمة الأهلية ، يجب على الوزارة التيقن بأنها لا تقوم تلك الاعمال على أساس طائفي أو ديني، ولعل ذلك يبدأ بتصحيح خط مسار العمل الخيري، فيكون موجها للمجتمع بأسره لا من اجل الواجهة الاجتماعية، وضبط الرقابة على أوجه صرف المساعدات تحصيلاً وأنفاقاً لتحقيق غرض المتبرعين وحماية المجتمع من أن توجه تلك المبالغ لخدمة الجريمة ومضاعفة الظروف المؤدية للانحراف.

في مبادرة ممتازة من وزارة التنمية الاجتماعية بأن تعرض على الجميع امكانية الشراكة مع الوزارة عبر ادارة احدى المؤسسات التابعة لها، عن طريق شروط واضحة ومعلن عنها، فأحدى الجمعيات التابعة لوزارة التنمية تقوم بإدارة دار الكرامة الذي يختص بإيواء المتسولين ودراسة أحوالهم، وكذلك برنامج المنح الذي يعد نقله نوعية متطورة من وزارة التنمية الاجتماعية<sup>3</sup> التي يقدم منح مالية، فقد تم قبول ٦٠ مشروع تدور حول تمكين الأفراد والبرامج العائلية وإعادة التأهيل و برامج تدريب للمواطنين وتنمية البيئة ونشر ثقافة التطوع والمهارات الحياتية و احياء التراث البحريني بمجموع دعم وصل إلى مليون وسبعمائة ألف دينار من عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠١١.

<sup>1</sup> جريدة الوسط البحرينية العدد ٢٦١٢ السبت ٢٠٠٩/١٠/٣١ م ص ٨ محليات.

<sup>2</sup> جريدة الوسط البحرينية العدد ٧٠٧ الجمعة ٢٠٠٤/٨/١٣ م.

<sup>3</sup> <http://www.social.gov.bh/sites/default/files/img/files/fin14.pdf>



وفي أمريكا نجحت مبادرة سيتي بير (City Year) <sup>١</sup> الذي ينضم إليه ٣ آلاف متطوع سنوياً عبر ٣٢ ولاية أمريكية لتم تغطية مهارات قيادية أو الحصول على منح مالية لدراسة تصل في مجموع صرفها إلى ٣ ملايين دولار وبرنامج التأهيل الوظيفي، ليخدم البرنامج الفئة العمرية من ١٧-٢٤ وذلك للحد من الجريمة والانحراف والسماح لهم بالانخراط في برامج تدريبية لمدة ١١ شهر تؤهله للحصول على مميزات للاستفادة من البرنامج والمنح المقدمة إليه أو من البرامج الأخرى المتصلة بالبرنامج.

ومن ضمن البرامج التي يقوم بها العمل التطوعي للحد من الاجرام والانحراف، برنامج يعد هو الافضل من ضمن البرامج التي ترعى الوالدية الايجابية، وهو برنامج مصمم للوقاية وعلاج السلوكيات التي تطرأ للاطفال والمراهقين، ويقوم البرنامج بدراسة العوامل الخطرة قبل ان تجعل الاسرة في وضع يتطلب المساعدة الرسمية، والبرنامج موجه للآباء الذين لديهم أطفال حتى سن ١٢ وبرنامج آخر للآباء الذين لديهم أطفال بين ١٢-١٦ وكذلك برنامج للآباء الذين يتعاملون مع الحالات الخاصة كالمعوقين ويشمل ايضا حالة الانفصال والطلاق والاطفال الذين يتعرضون لتتمر بسبب الوزن الزائد <sup>٢</sup>.

كذلك توجد مبادرة في ولاية نيويورك من قبل مجموعة من محامين يقدمون خدمات قانونية للمتعرضين للعنف الاسري او الاستغلال الجنسي وتقدم المبادرة خدمات علاجية وقانونية وحمائية عبر دور الرعاية مع رعاية اقتصادية ناهيك عن تخريج ١٦٠٠٠ عضو متعاطف مع المبادرة من قبل عشرة مراكز تدريبية تابعة لها في ولايات اخرى وتشمل المبادرة ٣٠ لغة مختلفة <sup>٣</sup>.



## الفرع الثاني: دور القطاع الخاص في حماية المجتمع

ميزانية وزارة التنمية البريطانية ٣ مليار ، في حين أن المال المتداول لخدمة العمل الخيري داخل بريطانيا ٢٢ مليار دولار، ٣ مليارات من الاهالي والباقي كله من المؤسسات والشركات. مجلة البيان

مركز الإعلام الأمني  
Police Media Center

أنفق اتحاد المصارف الكويتي ٢٥٣ مليون دينار في خدمة المجتمع الكويتي، للأسف ليس خلال سنة بل من عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠٠٨، وهذا ما يحسب أنه مبلغ ضئيل نسبياً إذا ما قورن بدول أخرى.

فمنذ أن قال الرئيس الأمريكي جون كينيدي " لا تسأل ما يستطيع بلدك أن يقدم لك، بل اسأل ماذا يمكنك ان تقدم لبلدك" فتحت الآفاق للعمل التطوعي المنظم، فالآن في أمريكا تتخرط المؤسسات الصغيرة والكبيرة في دعم منتظم للمشاريع والمؤسسات الخيرية، ففي عام ٢٠٠٥ قدمت شركة مايكروسوفت ٦١ مليون دولار كتبرعات مالية، و ٢٧٣ مليون كتبرعات ببرامج كومبيوتر وقدمت المبالغ إلى ٩٢٠٠ مؤسسة كما قامت الشركة بالتبرع بقدر ما يتبرع به الموظفون لديها، و قدمت بذلك ٢٠ مليون دولار<sup>١</sup>، ووصلت بعد ذلك الى ٣٩ مليون دولار<sup>٢</sup>، وليس ذلك فحسب فالشركة تشتري وقت تطوع الموظف بواقع ١٧ دولار للساعة عند خدمة الموظف للمجتمع، فالموظف ملزم بخدمة المجتمع ومع ذلك يقدم - عن طريق الشركة- أجره الذي عمل به في المنظمة الخيرية.

هذا بالنسبة لشركة عملاقة، أما بالنسبة للاعبين في كرة السلة فقد تم التخطيط لتقديم ١٠٠ مليون دولار خلال خمس سنوات وسيتبرع اللاعبون بمليون ساعة عمل، ومن أهم أعمالهم (NBA Cares) الذي يحتوي على برامج مثل الرعاية الصحية والرياضية للأطفال و العائلات، وبرامج حماية البيئة، وبرامج رعاية الموهوبين للعب السلة، وبرامج التعليم التقني بواسطة الرياضة، و برنامج القراءة من اجل الانجاز و برنامج مدربين للصف<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> طبقاً لتقرير مفصل على موقع [www.menafn.com](http://www.menafn.com)

<sup>٢</sup> موقع عالم التطوع العربي [www.arabvolunteering.org](http://www.arabvolunteering.org)

<sup>٣</sup> عن موقع شركة مايكروسوفت قسم المواطنة

<sup>٤</sup> لمزيداً من هذه الأفكار موقع [www.nba.com/nba-cares](http://www.nba.com/nba-cares)

## الفرع الثالث: الوقف واقتصاره على دور العبادة.

يكاد أن يجمع علماء المسلمين على أن الوقف في سبيل الله هو الصورة المثلى للصدقة الجارية التي لا تنقطع بوفاة من يقوم ببذل المال، وهو البر الدائم الذي يثاب فاعله في الدنيا والآخرة، وقد روى أن الصحابي الجليل أبا طلحة الأنصاري قوله تعالى (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) بادر بوقف حديقة له مشهورة وقد كانت احب المال اليه، وقد ثبت ان الحبس على أوجه الخير المختلفة هو من ما جاء به الاسلام، وفي ذلك يقول الامام الشافعي "لم يحبس أهل الجاهلية وإنما حبس أهل الاسلام"<sup>١</sup>

إن الواقف يريد من الوقف أقصى درجات الأجر والرحمة من رب العالمين، فتراه يبحث عن الوقف الأكثر أجرا له، حتى تجد العديد من المتبرعين يحبس ماله ويسخر منفعته لبيوت الله، إلا إن باب الوقف لا يجب قصره على المساجد فقط<sup>٢</sup>.

ومع تقديرنا وفخرنا بما يقدمه الواقفون في البحرين، وحرصهم على الأجر وابتغاء وجه الله إلا أن وقف المرحوم شيخان الفارسي مثال يجب الاحتذاء به، فقد تكفل ببناء نادي للناشئة في المحافظة الوسطى بمبلغ مليوني دينار<sup>٣</sup> في حين إن مركز لعلاج الروماتيزم في الكويت كلف الواقف مليون دينار كويتي ومركز شيخان الفارسي للتخاطب الشامل بالبحرين ناهيك عن صالة شيخان الفارسي في السرة في الكويت وصالة شيخان الفارسي بالرفاع وصالة وجامع شيخان وشريفة الفارسي بالرفاع الشرقي وجامع شيخان الفارسي بالمرحوق وكذلك مستشفى شيخان الفارسي بمنطقة الشويخ في الكويت، ومكتبة طبية تحتوي على ١٢،٠٠٠ ومدرسة شيخان الفارسي بمنطقة جنوب السرة و أخرى في منطقة السلام بالكويت.

أما في المملكة العربية السعودية فقد قام عبداللطيف جميل ببرامج لخدمة المجتمع منها برنامج القدوة الحسنة الإعلاني الذي يتكون من سلسلة الأفلام الإعلانية الهادفة إلى نشر المفاهيم الحسنة بين أفراد المجتمع منها لتشجيع الشباب للعمل المهني والزواج و ربط حزام السيارة

<sup>١</sup> احمد بخيت الغزالي، العطايا والتركات في الفقه الاسلامي وما يجرى عليه في دول مجلس التعاون، ٢٠٠٧ ص ٥٩

<sup>٢</sup> لمزيد من التفاصيل، جريدة الشرق الأوسط العدد ٨٧١٨ الجمعة ١٠/١١/٢٠٠٢.

<sup>٣</sup> جريدة الوقت العدد ٩٢٨ الجمعة ٩/٥/٢٠٠٨.



والامتناع عن التدخين والعديد من الإعلانات الموجهة لفئة الشباب العربي<sup>١</sup> كما تم إنشاء وتأثيث ٤٤ وحدة داخل سجن بريمان في جدة ليلتقي المسجون بأهله تحت مسمى اليوم العائلي للسجين، ناهيك عن مستشفى التأهيل و الرعاية، و برنامج السلامة على الطريق الذي تم تطبيقه على احد الشوارع في جدة، وقد انخفضت الحوادث فيه بنسبة ٨٠% .

و من هذه الإبداعات التطوعية من قبل القطاع الخاص، يتضح لدينا جليا بأن للقطاع الخاص دورا في مهم للغاية في خلق البرامج والأنشطة المحلية وتحرك المجتمع المدني نحو أمن وأمان المجتمع، وفي البحرين نجد أكثر البنوك تبرعا هو بنك البحرين الوطني الذي تبرع مليون دينار خلال ٢٠٠٩ ليصبح المبلغ الإجمالي ٢٣ مليون دينار بحريني منذ ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٩<sup>٢</sup>، فقد قام البنك برعاية منتدى الأمن السنوي والحملة الوطنية لخفض استهلاك الطاقة ولدى البنك مركز صحي بقرية الدير ومركز صحي في عراد وزود مستشفى السلمانية بأجهزة أشعة حديثة و كذلك مركز محمد بن خليفة للقلب كما بنى البنك دار للمسنين و دار لفاقد البصر و دار للمعوقين وأنشئ في جامعة البحرين مبنى القبول و التسجيل و نظام آلي للمكتبة المركزية للبنك ومكتبة عامة في المحرق.

هذا بالنسبة لبنك البحرين الوطني، في حين أن البنوك الأخرى البالغ عددها ٤٠١ مصرف<sup>٣</sup> والتي لا تدفع ضرائب و التي يبلغ مجموع موجودات البنوك الاسلامية - المفترض فيها التكافل - حوالي ٢٥ مليار دولار<sup>٤</sup> وذلك في أوج الازمة الاقتصادية، فان المبالغ المتواضعة التي تدفعها لا ترقى لأن تكون ذات شأن بالنسبة لصافي أرباح تلك البنوك.

أن للقطاع الخالص دور فاعل ومهم للحفاظ على الشباب من الوقوع في الانحراف، وليس الأمر مقصور على التبرعات، فالمنظمات الأهلية تقوم بعمل نافع ومفيد للمجتمع وفي حاجة لدعم منظم سواء المادي منه أو المعنوي.

<sup>١</sup> موقع عبداللطيف جميل للمبادرات الاجتماعية، [www.aljcsp.org](http://www.aljcsp.org) تمت زيارته بتاريخ ٢٠١٠/٨/٣١ .

<sup>٢</sup> موقع بنك البحرين الوطني قسم المسؤولية الاجتماعية [www.nbbonline.com](http://www.nbbonline.com) .

<sup>٣</sup> بحسب تقرير البنك المصرفي لنهاية الفصل الثاني لعام ٢٠١٠، راجع موقع مصرف البحرين المركزي.

<sup>٤</sup> حسب تقرير في جريدة الوقت البحرينية العدد ١٣١٨ ٣٠/٩/٢٠٠٩ وقد اشار التقرير بان البنوك الاسلامية ضخت ملياري دولار بعد الازمة المالية



## المبحث الثاني: الشراكة مع الأجهزة الرسمية المنتخبة:

أعطى الدستور المعدل للمجالس المنتخبة صلاحيات وسلطات لتمكنها من خدمة الصالح العام في البحرين، فلتحقق المنفعة للأفراد وللمجتمع على حد سواء، فما تحققه المجالس من تحقيق لأهداف تصب في نهايتها لتطور مجتمعي بما يحتويه من أطياف، ولن تكون تلك الوسائل مفيدة ما لم تكن مدروسة أو مطبقة في دول ذات تجارب متقدمة، ولم تطبق تلك الدول إلا ما يحقق استدامة أمن وسلامة الأفراد من الانخراط في الجريمة.

في تلك سيتم تناول دور المجالس البلدية والنيابية في مطلبين بتعمق أكثر.

### المطلب الأول: : دور المجالس البلدية في الحد من الجريمة

تقسم البحرين إلى أربع محافظات، ولكل محافظة بلدية على ذات حدود منطقة المحافظة، وتتولى البلدية من قبل مجلس بلدي يصدر اللوائح و القرارات وينفذ قراراته الجهاز التنفيذي، ويختص المجلس البلدي بتقديم خدمات نص القانون على ٢٥ خدمة منها: حماية البيئة وتجميل المناطق وإنشاء الحدائق والأسواق وتنظيم رخص البناء وفرض الرسوم البلدية والإعفاء منها، في حين إن الجهاز التنفيذي عليه تنفيذ قرارات المجلس البلدي و الإشراف على البلدية و متابعة ما تقوم به أو ما يسند إليها من أعمال<sup>١</sup>.

### الفرع الأول : سلبيات وإيجابيات المجالس البلدية

تتعاون البلديات مع مديريات الشرطة الأمنية في بعض الوظائف في حين أنها تتعارض مهامها مع أعمال المجلس النيابي وبعض اختصاصات المحافظة.

ومن ضمن أعمال البلدية، مخالفات البناء، ومخالفات الإعلانات الدعائية، والإعلانات غير الدعائية والعديد من المهام التي تفضل فيها تعامل الشرطة معها بدلا من اتخاذ اجراءات

<sup>١</sup> المادة ١٩ من المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠١ بإصدار قانون البلديات الصادر في ٢٠٠١/١٢/١٣.  
<sup>٢</sup> المادة ٣١ من قانون البلديات رقم ٣٥/٢٠٠١.





منصوص عليها بقانون ومن ضمن صلاحيات البلدية، فطبقاً لإحصائية أحدى مديريات الشرطة تبين انه خلال شهر واحد قامت المديرية بمباشرة ٢١ مخالفة بناء و ١٨ وقف فوري عن اعمال بناء مخالفة و ١٠ مركبات مخالفة لقانون البلدية و ٥ محلات تم اغلاقها مع ٦ مخالفات عدم إزالة المخلفات.<sup>١</sup>

أضف إلى ذلك المقاهي المخالفة لقرار الفتح بعد منتصف الليل في المناطق السكنية وحتى الواحدة صباحاً في المناطق غير السكنية، كما إن بلدية المحافظة الوسطى - كمثل - بها ٧١ بيتاً مهجور و ٤٧ مزرعة غير مرخصة و ٣٣ شقة غير مأهولة بالسكان و لم تقم بلدية الوسطى بأي إجراء تجاه تلك المشكلة الخطرة، فالبيوت المهجورة هي مرتع خصب لمدمني المخدرات ولإخفاء المسروقات.

بل ويلاحظ أن البلدية هي الحلقة الأضعف في العمل المؤسسي المحترف، ويضعف من تلك المسألة العضو البلدي الذي دائماً يريد أن يتجمل مع ناخبيه و في دائرته على حساب القانون، ففي كثير من مخالفات البناء كان العضو البلدي هو الغطاء الشرعي لتلك الأعمال المخالفة للقانون، مما يخلق عرفاً - فاسداً - بعدم الاكتراث بالقانون، و تتبع تلك مخالفات قانونية صارخة.

إن دولة القانون تحتاج لحزم في تطبيق القانون على الجميع، و إن التهاون في المخالفات البسيطة أدخل البحرين في مآهات قانونية و فنية، فالبحرين - طبقاً لشهادة قدامى مهندسي الكهرباء - لا تحتاج لإضافة مولدات كهربائية لمنع الانقطاعات المتكررة ، بل تحتاج إعادة تنظيم و إزالة الإضافات في المنازل المخالفة لقانون البناء، و تلك مسألة تحتاج وعي و حزم في ذات الوقت، فالأنانية لدى الأفراد تسلبهم التفكير المنطقي الصحيح، فملاك العقار يريدون توسعة المنازل لكي تحقق الاكتفاء و تمنع التكدس داخل المنزل، لكن اشتراطات البناء تحتاج موافقة من قبل الكهرباء و البلدية على أية إضافة، فتقام الأبنية في فترة الإجازات بعلم من العضو البلدي و بمرئى من الجميع، ثم اذا رفضت البلدية تزويد الإضافة بالتيار الكهربائي يتم الاستجداء بالعضو البلدي، وبالتالي انقطاعات مستمرة في الكهرباء بسبب الأعمال الزائدة

<sup>١</sup> النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن مديرية شرطة المحافظة الوسطى نشرة يناير ٢٠٠٩



المخالفة، و المتضرر هم من اتبع القانون بحذافيره ناهيك عن ما يحدث من إخلال بالأمن عند انقطاع التيارات الكهربائية.

وإحقاقا للحق، فإن أعضاء المجلس البلدي قد قاموا بأعمال تحسب للوطن و المواطن، في كل المحافظات، فلا تخلو محافظة من ممشى - أو أكثر- تمارس فيه الرياضة ، و تفرغ الشحنات السلبية ، و كذلك الحداثق و الاهتمام بالمنتزهات ، بل انه يكفي أن يظل العضو البلدي متوصلا مع الناخبين في دائرته و التكفل بمطالبهم و همومهم خلال ٤ سنوات، كل ذلك له دور واضح على الأمن ، الا أن الطموح أعلى من ذلك بكثير، فالمنتزهات التي استحدثت بعد البدء في المشروع الإصلاحي و الاهتمام بالتنشجير و البيئة كلها تحقق نوعا من الشراكة، لكن تظل دون المستوى المطلوب.

إن الجهاز التنفيذي للبلدية والمجلس البلدي لم يستطع إن يطبق قرار وزير البلديات بمنع المقاهي الموجودة في المناطق السكنية، و إغلاقها عند منتصف الليل أو الساعة الواحدة للمقاهي خارج المناطق السكنية، و أيضا لم تستطع البلدية إن تحل مشكلة الإعلانات غير الدعائية، وحتى الاعلانات الدعائية، بل إنها تتصلص من تطبيق القانون بدعوى ارتباط تلك الإعلانات بالدين، فخلقت جوا من الأحقاد في المناطق المختلطة بين المذاهب، و لأكثر من ذلك فقد مرت ٨ سنوات على العمل البلدي و لم يصدر قرار من أي مجلس بلدي بتحديد أوقات العمل و البناء و الصيانة أو ما يمنع التلوث الضوضائي عن القرى و المدن، و الأهم من ذلك مسألة سكن العزاب.

## الفرع الثاني: اثر البيئة على السلوك الإجرامي:

أن للبيئة المحيطة أثر مباشر على السلوك الإجرامي، فكلما تردت مستويات البيئة ازدادت وتنوعت الجرائم، فقد تبين في دراسة ميدانية على مدينة القاهرة إن البيئة المنخفضة الجودة تكثر بها الجرائم<sup>١</sup> وذلك لعدم وجود إنارة كافية ولأن الحي يقطنه أصلا العديد من

<sup>١</sup> أشرف عبده عبدالخالق مصطفى، البيئة والجريمة ومردودها الأمني، رسالة ماجستير لمعهد البيئة والدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠٠٤ ، ص٢٩٩ وما بعدها.



المجرمين<sup>١</sup> وأن أصدقاء سوء كانت نسبة تأثيرهم في البيئة عالية الجودة بنسبة ٣٠% مقابل ٦٩% في البيئة منخفضة الجودة<sup>٢</sup> و تبين من نتائج الدراسة إن ٨٧% من مساجد أحياء البيئة عالية الجودة تكون تابعة لوزارة الأوقاف مقابل ٢٨% من مساجد أحياء منخفضة الجودة مما يعطي الفرصة لغير العلماء للتأثير على الشباب، كما إن مراكز الشباب تغطي الإحياء عالية الجودة بنسبة ١٠٠% ووجودها بنسبة ٤٨% في البيئة منخفضة الجودة، كما أن المصانع والورش الصغيرة بوسط المساكن تعادل ٧١% من الأحياء ذات البيئة منخفضة الجودة مما تسبب لهم الضوضاء الشديدة.

ويتضح من الدراسة إن البيئة لها تأثير مباشر في السلوك الإجرامي و يساعد ذلك قلة الخدمات وردائتها كعامل مساعد في ارتكاب الجريمة، ولعل البحرين ليست افضل حالاً من القاهرة ، ففي محافظة المحرق<sup>٣</sup> يوجد ٢٢٢٩ منزل غير مسكون و ٧٠٢ منزل مهجور و ٤٣٣ مبنى مخصص لسكان العمال وذلك من أصل ٢٥٣٣٩ مبنى في محافظة المحرق، وهذه الأرقام تعيد للذاكرة مقولة كارل ماركس " أن المنزل يمكن أن يكون كبيراً أو صغيراً، وعندما تكون جميع المنازل المحيطة متساوية في صغرها لن تكون هناك مشكلة، ولكن إذا أقيم قصر بجانب تلك المنازل الصغيرة فهناك المشكلة"

ففي البحرين لم تحل تلك المشكلة مسبقاً كما فعلت دولة الكويت عندما قامت بنثمين الأحياء القديمة وقامت ببناء مدن جديدة ذات بيئة نظيفة و خدمات أكثر مع جميع المرافق الخدمية والبلدية.

فمنطقة المنامة شملت التطوير العمراني على مستوى عالي جداً، وذلك عند شارع الملك فيصل شمالاً لكن عند الدخول مسافة كليومتر داخل المنامة القديمة، سوف تجد مناطق ذات بيئة منخفضة، يسكنها عزاب او اجانب وذلك على امتداد المنامة حتى الوصول إلى دوار القلعة، وان كانت بدأت بعض العمليات الترفيعية، الا أن ذلك لم يشمل إزالة المساكن القديمة وفي المقابل نجد المبادرات الملكية لحل مشاكل بعض المناطق مثل السقية التي عوض ساكنيها

<sup>١</sup> أشرف عبده عبدالخالق مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٠٠.

<sup>٢</sup> ذات المرجع ص ٣٠٧.

<sup>٣</sup> طبقاً للإحصائية الرسمية لعام ٢٠٠١.



جميعاً بمنازل جديدة في المنطقة الوسطى وكذلك قرية المقشع بعد زيارة سمو ولي العهد بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣م وإنشاء قرية نموذجية بدلاً عنها<sup>١</sup>، فالمناطق القديمة " تخلق شعوراً بعدم الانتماء والولاء والظلم والضياع وتخلخل قواعد الفكرية الاجتماعية والنفسية"<sup>٢</sup>

ولقد قامت العديد من الدول بالبدء في برامج إزالة أو تطوير السكن العشوائي مثل مصر والسعودية والمغرب وتونس وسوريا، وفي مصر تم حصر أسلوب معالجة تلك المناطق في أسلوبين ، أسلوب التطوير وذلك للمناطق القابلة، والمناطق التي لا تقبل التطوير يتم إزالتها وبنائها وإعادةتها للقاطنين، ومناطق يتقرر إزالتها واستغلالها استثمارياً<sup>٣</sup>.

ومن الممكن استخدامه في تطوير المناطق المتدهورة عمرانياً وبيئياً داخل المدن وخصوصاً العاصمة المنامة، بحيث تكون فكرة ترميم المنطقة فكرة ذات مردود اقتصادي عالي جداً ، وكذلك ذات مردود اجتماعي وبيئي وأمني أيضاً خصوصاً أن ٤٣% من البيوت القديمة متركزة في مدينة المنامة والمحرق<sup>٤</sup>.

أن أكثر من نصف عدد المباني التي يتجاوز عمرها ٢٥ سنة موجودة في المنامة والمحرق ففي المنامة ١٠٠٤٥ مبنى وفي المحرق ٦٨٠٣ مبنى، وان عدد الاجانب الموجودين في المنامة ١٠٧٩٤٣ وعدد المواطنين ٤٥٤٥٢ موزعين على ٣٢٥٣٨ وحدة سكنية بها ١٥٣٢٥ وحدة سكنية بدون سيارة -أي سكن عزاب- بنسبة تقدر بـ ٤٧% من إجمالي الوحدات السكنية.

من ذلك يتبين جلياً دور المجالس البلدية في امكانية التخطيط والقيام بإزالة المنطقة القديمة في المنامة أو في غيرها من المحافظات، ومن ثم بيعها أرض خام أو بعد استثمارها و في كلتا الحالتين سوف تغطي نفقات الشراء والهدم وايضاً تستحق النفقات المستقبلية للمشاكل الأمنية التي تحدث أو قد تحدث في المستقبل.

<sup>١</sup> عن موقع المحافظة الشمالية والصحف المحلية الصادرة في ٣ و٤ أكتوبر ٢٠٠٢.

<sup>٢</sup> اللواء د.مصطفى محمد موسى، التكديس السكاني العشوائي والإرهاب، جامعة نايف، الرياض، الطبقة الأولى ٢٠١٠، ص ٢٠٥.

<sup>٣</sup> مصطفى موسى، مرجع سابق ص ٢٥٨

<sup>٤</sup> قد تكون الآن الفرصة مواتية للحكومة بأن تقوم بشراء المنطقة القديمة في المنامة وذلك لأن أسعار العقار في مستوى متدني مع إعطاء أصحاب المأتم حقوق بناء مأتم اخرى بعد البناء، ولعل ذلك العائق الفعلي الوحيد.  
<sup>٥</sup> النتائج الأساسية للتعداد العام للسكان والمسكن والمباني والمنشآت الجزء الاول ص ٣٦

## المطلب الثاني: المجلس التشريعي

في شهر أكتوبر ٢٠٠٣ قام أحد أعضاء مجلس النواب بتقديم اقتراح مستعجل من أجل منع مطربة عربية من الغناء في البحرين، وعند التصويت على الموضوع رفضت الأغلبية هذا الاقتراح، مما أثار حفيظة النائب فأتهم المنطقة التي بها قاعة الحفلة، وبالتالي تحولت الشوارع المؤدية إلى قاعة الحفلة إلى حلبة مواجهة بين قوات الأمن وشباب المنطقة.<sup>١</sup>

أن للمجالس المنتخبة دور مهم في ترسيخ الأمن في الوطن، سواء عند استخدامه لأدواته الدستورية أو حين يتخلى عن تلك الأدوات، خصوصاً اذا وصل لعلم القارئ الكريم بأنه ظلت الأوضاع متوترة بين الشرطة والمتظاهرين حتى بعد إنتهاء حفلة المطربة تلك الليلة، بل أن المخربين رجعوا بعد ذلك بيوم ، وتجمهروا عند قاعة الحفلة، مع أن المطربة قد سافرت من البحرين!

وبالنظر في الدور الأمني للبرلمان فقد خلصت النتائج<sup>٢</sup> أن البرلمان العربية لا تمارس الدور المطلوب في إعداد سياسة الأمن القومي والرقابة عليها، ففي البرلمان اللبناني على سبيل المثال تمت مناقشة سياسة الأمن القومي مرة واحدة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية<sup>٣</sup> وعلى صعيد آخر، فإن ليس الدور السلبي للبرلمان في ترسيخ الأمن، بل أن البرلمان قد يتخذ بعض الإجراءات الدستورية التي تؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة في زيادة نسبة الجريمة.

### التشريعات المساعدة للجريمة:

يفترض في السلطة التشريعية عندما تجرم أي سلوك غير مقبول أن تضع العقوبة الملائمة والمناسبة لتلك العقوبة، بما يحفظ الامن ويحقق العبرة من العقوبة بما يحفظ الأمن ويحقق العبرة من العقوبة، فسلطة فرض العقوبة لا يملكها إلا المشرع، فهو يؤتم الأفعال التي يقدر خطورتها، وفي الحدود التي يراها، وان الهدف من القوانين الجنائية هو حفظ بنيان الجماعة

<sup>١</sup> لمزيد من التفاصيل جريدة الوسط البحرينية العدد ٤١٢ الخميس ٢٣/١٠/٢٠٠٣.

<sup>٢</sup> تقرير ورشة عمل " دور البرلمان في إعداد سياسة الأمن القومي في المنطقة العربية " بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مونترو- سويسرا ١٧-٢٠/٤/٢٠٠٧.

<sup>٣</sup> أي منذ ١٩٩٢م.

وقيمها وتماسكها حتى لا تنفطر، فالجزء الجنائي هو تقدير من الجماعة لتدبير تراه كافياً لقمع الجريمة<sup>١</sup>.

## قانون المخدرات

مركز الإعلام الأمني  
Police Media Center

ومن القوانين المساعدة - نوعاً ما - للجريمة، قانون المخدرات الجديد، الذي نص في المادة ٤٥ فقرة ز على تدبير الابعاد النهائي من البلاد، وقد تم تفسير نص هذه المادة - من قبل بعض المحاكم - على انها تقييد النص الخاص للنص العام في الابعاد، هو ما نصت عليه المادة ٦٤ مكرر من قانون العقوبات البحريني، وأياً يكن الرأي في ذلك<sup>٢</sup>، وبالتالي تمتنع المحاكم الجنائية من ابعاد الاجانب المتورطين في قضايا مخدرات للشبهة الموجودة في نص المادة، مع العلم بأنه يجوز للدولة في سلطتها التنفيذية ترحيل وأبعاد أي اجنبي من البلاد.

ومن المعروف أن المواجهة التشريعية لظاهرة المخدرات تحتل الصدارة بين جميع وسائل المواجهة دون التقليل من أهمية المواجهة الأمنية<sup>٣</sup>. فلا "ينسب نجاح إلى أي تشريع فيما وضع لأجله إلا إذا تحققت فيه أربعة عناصر، أولها أن يؤدي الغرض الذي وضع من أجله، وثانيهما ان يتم له ذلك في أقل زمن، وثالثهما أن يكون ذلك الغرض تحقق باقل ما يمكن من التكاليف، وأخرها ألا تكون سلبياته أكثر من إيجابياته، فإذا انعدم عنصر واحد لم يكن التشريع ناجحاً ولا فعالاً، وفي موضوع مكافحة الجريمة فإن النجاح مرهون بالتقليل من نسبة الجريمة في زمن قياسي مع اجتناب التكاليف الباهضة والإفرازات السلبية التي تخلفها عملية المكافحة"<sup>٤</sup>.

لذلك فإن دور البرلمان مهم في المبادرة بتصحيح القوانين ومواد القوانين الجنائية التي تشكل ثغرة خطيرة جداً للمصلحة العامة، وهناك تشريعات بها بعض الاخطاء التشريعية يؤدي تطبيقها وبشكل غير مباشر في زيادة الجريمة في البحرين.

<sup>١</sup> د. عوض المر، الرقابة القضائية على دستورية القوانين، مركز رينبية للقانون، ص ١٠٣١.  
<sup>٢</sup> لمزيداً من التوضيح قراءة مقال أسامة محمد بحر، ابعاد الاجانب في القوانين الجنائية، مجلة الأمن، تاريخ ٢٠١٠/٧/٥، والمنشور على موقع الإعلام الأمني [www.policemc.gov.bh](http://www.policemc.gov.bh) في قسم الدراسات والبحوث الذي ينتهي فيه أن المادة بها خلل تشريعي وأن المادة لا تفيد الابعاد.  
<sup>٣</sup> د. عقيد عبدالسلام علي قيس، المواجهة التشريعية والأمنية، أطروحة دكتوراة لكلية قانون جامعة اليمن منشور ملخص للأطروحة في موقع المركز الوطني للمعلومات [www.yemen-nic.info](http://www.yemen-nic.info) قسم لدراسات والبحوث.  
<sup>٤</sup> د. منصور رحمانى، الاعجاز التشريعي في مكافحة الجريمة، مقال منشور على المنتدى السوري للاستشارات والدراسات القانونية [www.barasy.com](http://www.barasy.com).



و من التناقضات التشريعية التي قد تكون مساعدة للجريمة، مسألة إعفاء المبلغ في قضايا المخدرات، فلو انه تم القبض على تاجر مخدرات ولديه ٢٠ كيلوغرام من مادة الهيروين و أثناء التحقيق معه قام بالتبليغ عن أحد صغار المجرمين و لديه أقل من نصف كيلوجرام فبالتالي يستوجب على المحكمة أن تقوم بالإفراج عن التاجر لأن المادة أوجبت الإعفاء عن المبلغ ولم تضع شروطاً لعملية الإعفاء<sup>١</sup>، وغدت أجتهدات المحاكم الجنائية لتنظيم الإعفاء الوجوبي تصطدم بوجود النص.

## قانون الخدمة المدنية

أعطى القانون ضمانات للموظف العام ضمانات هامة لحمايته من تعسف الإدارة، فيتحقق للموظف الأمن الوظيفي وسيادة القانون، إلا أن كثرة الشيء تحقق مواطن الضعف، فالإجراءات الشكلية في التحقيق والتأديب شرعت لحماية للموظف العام من انحراف الإدارة (( الحكومة )) بسلطتها وبالتالي بإمكانية زج الموظف في متاهات إدارية دون العقوبات القانونية، لكن السؤال المهم كيف تحمي الوظيفة العامة من خذلان الرئيس الإداري تجاه الموظف المخالف إن كان يتبع تيار معين قد يكون ذا حظوة في تلك المؤسسة الحكومية؟<sup>٢</sup>

فقد تمت إدانة مهندس بإحدى الوزارات على إحدى الجرائم الجنائية ثم قام الوزير بإعادة الموظف للخدمة في حين أن الشرفاء يحلمون بالعمل في تلك الوظيفة، فالقانون لا يلزم الرئيس الإداري إحالة المخالف على لجنة التحقيق<sup>٣</sup>، وله سلطة تقديرية مطلقة في عدم تشكيل اللجنة وأيضاً في حفظ الأوراق وهذا ما يجعل أحد الموظفين يتمادي في غيه ليتم اتهامه في ٣ قضايا أغتصاب وهتك عرض وزنا ولا يزال على رأس العمل تحت المسمى الوظيفي رئيس قسم العلاقات العامة<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> امزيداً من التفاصيل راجع المادة ٥٣ من قانون ٢٠٠٧/١٥ والاحكام الصادرة من محاكم البحرين.

<sup>٢</sup> أسامة محمد بحر، أصول التحقيق والتأديب الاداري في ضوء قانون الخدمة المدنية، دراسة مقارنة، كلية الحقوق جامعة البحرين فبراير ٢٠١٠، ص ٥٩.

<sup>٣</sup> راجع المادة ٦٦ من قانون رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٢ بشأن الخدمة المدنية.

<sup>٤</sup> لمعرفة أثر الدعوى الجنائية على الدعوى التأديبية، د. فيصل عقلة، علاقة الدعوى الجزائية بالدعوى التأديبية بحث منشور على موقع الوسمة النافذ بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٩ <http://www.wasmia.com/jazy/adm02.pdf>



مع أن القانون واضح وجلي في أن اهم واجب على الموظف هو المحافظة على كرامة الوظيفة<sup>١</sup> وطبقاً لما ذهب إليه القضاء، فإن واجب الكرامة الوظيفية يمتد ليشمل الحياة الخاصة للموظف العام، " إذ لا يقوم بين الحياة العامة والحياة الخاصة عازل سميك يمنع التأثير المتبادل بينهما لذلك فإنه لا يسوغ العامل خارج نطاق وظيفته أن ينفصل عنهما ويقوم ببعض التصرفات التي تمس كرامته ( أي الموظف ) وتمس بطريق غير مباشر كرامة الجهة التي يعمل بها"<sup>٢</sup>

بل أن الموظف العام تتم مسائلته تأديبياً حتى وأن تمت تبرئته جنائياً<sup>٣</sup> وهذا ما أنتبهت إليه محكمة العدل العليا في الأردن فقالت في حكمها "... أن قرار رئيس البلدية باعتبار الحكم القاضي بإدانتته المستدعية ( المستأنفة) بسرقة المال العام بمثابة إنذار نهائي وإعادتها إلى وظيفتها... تعتبر إجراءات وقرارات باطلة لأنها تخالف القانون بشكل فاضح وتكرارها يؤدي إلى تصدع الاجهزة التي يباط بها إدارة المؤسسات والمرافق العامة.<sup>٤</sup>

### قانون العقوبات :

لكل مجتمع خصوصية عن المجتمعات الأخرى، وكذلك البحرين، فما يناسب غيره قد لا يناسب المجتمع البحريني وما قد يتماشى مع دولة أخرى و إن كانت متحصرة- لا يعني بالضرورة- إن يكون ملائم للمجتمع البحريني.

فإذا بحثنا قانون الإجراءات الجنائية نجد أنه قيد تحريك الدعوة الجنائية<sup>٥</sup> في جريمة الزنا، والزنا في القانون يختلف كلياً عن الزنا في الشريعة الإسلامية ، ففي القانون يسمى الخيانة الزوجية بجريمة الزنا<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> لمزيد من التفاصيل، أسامة محمد بحر، أصول التحقيق والتأديب، مرجع سابق ص ٥ وما بعدها.

<sup>٢</sup> المحكمة الإدارية العليا في مصر، طعن ٧٨٠٥، جلسة ٢٠٠٢/٣/٣٠ (سنة ٤٦).

<sup>٣</sup> أسامة محمد بحر، أصول التحقيق والتأديب، مرجع سابق، ص ٨.

<sup>٤</sup> محكمة العدل العليا، رقم ٨٨/١٧٣ العدد ١١ العدد ١١ سنة ١٩٨٩ ص ٢٣٥٠ لدى د.نعمان أحمد الخطيب، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة العدل العليا في ٢٥ عام، دار الثقافة ٢٠٠١، ص ١٥٢.

<sup>٥</sup> نصت المادة ٩ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بمرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٢ على أن " رفع الدعوى الجنائية الإبناء على شكوى شفوية أو كتابية من المجني عليه أو وكالة الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم التالية:

أ. الزنا المنصوص عليها في المادة ٣١٦ من قانون العقوبات.

<sup>٦</sup> تنص المادة ٣١٦ على " يعاقب الزوج الزاني بالحبس مدة لا تزيد على سنتين. ويفترض علم الجاني بقيام الزوجية مل لم يثبت من جانبه أنه لم يكن في مقدوره بحال العلم بها. ويقصد بالزوج في حكم هذه المادة من تتوافر فيه هذه الصفة وقت وقوع الجريمة، ولو زالت عنه بعد ذلك."





إن تقييد رفع الدعوة يشل يد النيابة العامة من تحريك الدعوة من جهة و من جهة أخرى لا يحق لوالدها و لا إخوانها و لا أبنائها حق رفع الدعوى<sup>١</sup>، لأن المجني عليه المتضرر هو زوج الطرف الخائن، و إذا كانت غير متزوجة فبالتالي لا توجد جريمة أصلاً<sup>٢</sup>.  
فهذه أفعال قد تكون مقبولة في موطن المهدي الأصلي للقانون ، فرنسا، و لكنها لا تقبل في مجتمع محافظ مثل البحرين، فالمشكلة إن التشريعات أخذت بحذافيرها و نقلت من فرنسا إلى مصر ومن ثم إلى البحرين.

فهناك بعض الجرائم ذات عقوبات بسيطة جداً مثل جريمة التعرض لأنثى التي وضعت عقوبة الحبس بحد أقصى ثلاثة أشهر و غرامة عشرون دينار و كذلك جريمة الإتيان<sup>٣</sup> التي تعد من أكثر الجرائم طبقاً لإحصائيات وزارة الداخلية<sup>٤</sup>.

إن انعكاس القانون الفرنسي واضح جداً على القانون البحريني، فهل يريد المشرع البحريني ان يكون المجتمع البحريني ذاته المجتمع الفرنسي من حيث الأخلاق و الجرائم، أم نقصته الشجاعة ليضع ما يناسبه من قانون عقوبات عصري ومتكامل؟

كما إن الفراغ التشريعي يخلف حالات لا تستطيل إليها يد العدالة، فالشركات المملوكة للدولة لا يعتبر الموظف فيها موظفاً عاماً كشركة طيران الخليج المملوكة بالكامل للدولة و شركة ألبا المملوكة بنسبة ٧١% ، في حين أن هنالك جرائم المخلة بالوظيفة و من أهمها الرشوة والاختلاس والاستيلاء واستغلال الوظيفة العامة وبالتالي لا يمكن تقديم الموظفين في الشركات المملوكة للدولة على هذه الجرائم و بالتالي تكون أعمالهم مباحة طبقاً للقانون<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> نصت المادة ٣٥١ أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بالغرامة المالية التي لا تتجاوز عشرين ديناراً من تعرض لأنثى على وجه يחדش حياتها بالقول أو بالفعل في طريق عام أو مكان ().

<sup>٢</sup> طبقاً لقانون العقوبات البحريني، إذا كانت الفتاة تجاوزت ٢٢١ عاماً، وارتكبت الرذيلة دون مقابل وليس في العلن، فيكون هذا الفعل الشائن مباح قانونياً. راجع المواد ٣٤٤ و ٣٤٥ من قانون العقوبات البحريني

<sup>٣</sup> المادة ٤٠٩ تنص في الفقرة الأولى على الحبس سنة وبالغرامة لا تتجاوز ١٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين من أتلف مال ثابت أو منقول

<sup>٤</sup> ارتكبت جريمة اتلاف الاموال في مديرية شرطة المحافظة الوسطى ٦٠ مرة خلال شهر يناير ٢٠٠٩  
<sup>٥</sup> مالم تكن الاعمال تشكل جريمة خيانة الأمانة أو سرقة.

## القوانين المدنية:

في يوليو ٢٠٠٨ قام مواطن بالتشاجر مع أسويي و أدى هذا الشجار إلى وفاة الأسويي و كان سبب المشكلة إن المواطن سلم الآخر مبلغ ألف دينار لصيانة المنزل، و تهرب عن الاتصالات و الحضور فلما وجده اخذ حقه بالقوة فحدث مال لا يحمد عقباه<sup>١</sup>، وسجل في حق الوطن رقم في الإحصائية الجنائية.

يقول الفاروق عمر بن الخطاب " ..فانه لا ينفع حكم بحق لا نفاذ له" و طبقا للقوانين في البحرين، فانه لا يتمكن صاحب الحق المدني من اقتضائه إلا بعد رفع دعوى في المحكمة المختصة و صدور حكم نهائي، ثم طلب تنفيذ الحكم من قبل محكمة التنفيذ و التي بدورها تتدرج في التنفيذ الجبري من الاستحصال و حجز المنقولات و الإخلاء و لطرده و التوقيف فترة لا تتجاوز ٣ أشهر فقط عن الدين المدني<sup>٢</sup>.

في الواقع يتم تنفيذ جميع تلك الإجراءات لكن ما هي المدة المتوقعة لرجوع الحق المالي لصاحبه ، مع وجود قانون يساعد في تأخير تلك الإجراءات و يضيّع القيمة الفعلية للدين<sup>٣</sup> ويسبب مشاكل جنائية، المجتمع في غنى عنها.

<sup>١</sup> جريدة الوسط البحرينية العدد ٢١٣٥ الجمعة ٢٠٠٨/٧/١١ و جريدة الوقت البحرينية العدد ٩٦٦ الأثنين ٢٠٠٨/١٠/١٣.  
<sup>٢</sup> للتفصيل أسامة محمد بحر، التنفيذ المدني في البحرين، بحث غير منشور، ٢٠٠٨ ص ٢٠ وما بعدها.  
<sup>٣</sup> للإطلاع على عدد من تلك النماذج والقضايا المتأخرة، أسامة محمد بحر، بالتنفيذ المدني ص٣٣، ٣٢، ٣١.



## المبحث الثالث:

### الشراكة مع الأجهزة الرسمية للحد من الجريمة

إن الدولة - بكافة قطاعاتها- مسئولة دائما عن الأمن في المجتمع، فأى تقصير من أي جهة قد يؤدي ذلك لما وصفه النبي صلى الله عليه و سلم في حديث السفينة ".....كمثل قوم على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها و بعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على فوقهم فقالو: لو إنا خرقنا في نصيبنا خرقا و لم نؤذ من فوقنا فن يتركوهم و ما رادو هلكو جميعا و إن أخذوا على أيديهم نجو و نجو جميعا"<sup>١</sup>

إذا كان يفترض بالإفراد جميعا حماية الوطن أو منه، فإن من باب أولى يكون لزاما وواجبا على الجهات الرسمية أن تكون قراراتها في خدمة المواطن والحفاظ على أمنه.

### المطلب الأول: شراكة مرفق التعليم في الحد من الجريمة:

إن كل مدرسة تفتح يقابلها سجن يغلاق. فيكتور هيوغو

"إن أي معاناة للجهات الأمنية في حفظ الأمن تعني فشل المؤسسات التربوية في القيام ببعض أدوارها"<sup>٢</sup>

في هذا المطلب يتم التطرق إلى دور وزارة التربية و التعليم و جامعة البحرين و دور البحث العلمي في تخفيض نسبة الجريمة.

### الفرع الأول: وزارة التربية و التعليم

إن المؤسسة التربوية دور هام في حياة النشء و الدولة، فالمؤسسة التربوية تواصل و تصحح عملية التنشئة الاجتماعية ، و تفتح الآفاق العلمية و تعرف الطالب بحقوقه وواجباته، و وظيفته في المجتمع، و المدرسة هي الامتحان الأول و الأهم في الانضباط و الأخلاق و القيم العربية الإسلامية الصحيحة، و " لا يمكن أن يحقق الأمن في المجتمع إلا بالاستفادة القصوى من

<sup>١</sup> رواه أحمد في المسند ٢٦٨/٤ والترمذي ٢٦/٢ والبخاري ١١١/٢ - ١٦٢.

<sup>٢</sup> عبدالله مدير عام التربية والتعليم في الرياض ، مجلة الأمن، السعودية، العدد ٥٨ ص١٣



وسائل التعليم ومزاياه و تأثيره في وقاية المجتمع من السلوك المنحرف شكل عام و من حيث إن مسؤولية مواجهة السلوك المنحرف لا تقع على عاتق أجهزة الأمن فقط، و إنما تتعدى مسؤولياتها إلى جميع المؤسسات و من أهمها المؤسسات التعليمية...<sup>١</sup>

للاستفادة من المؤسسات التعليمية و التربوية لا بد أن يكون الأساس صحيح لبدء العملية التربوية و ذلك باختيار المدرس القدوة ذو الأخلاق العالية، لان المدارس ليست تلقين معلومات بل هي محاكاة و نقل معرفة و احتكاك في السلوك الإنساني، و إن المجموعة الإرهابية التي تم القبض عليها في البحرين خير مثال<sup>٢</sup> فقد احتوت على مدرس لغة انجليزية و مدرس جامعي و مدرس آخر في مدارس التربية و التعليم.

" و الأصل في المعلم و الأستاذ أن لا يكون دوره مقتصرًا فقط على التعليم داخل أسوار المدرسة، لأن المعلم و جد قبل أن توجد المدرسة .... إن المعلم هو حجر الزاوية في العملية التربوية و التعليمية إذ يقع عليه العبء الأكبر في بناء شخصية الأفراد و إعدادهم للحياة...<sup>٣</sup> و لعل ذلك ليس بمستغرب لأن الوقت الذي يقضيه الطفل مع المدرس أكثر من الوقت الذي يقضيه الطفل مع والده" فإذا كانت هذه العلاقة قائمة على القهر و العقاب و التسلط فإنها قد تؤدي إلى الانحراف<sup>٤</sup>

كما إن مجرد غياب القدوة الحسنة يؤدي للعنف لدى الطلبة ، أضف ممارسة اللوم و غياب التوجيه و الإرشاد مما يؤدي لضعف الثقة بالمدرسة و بالتالي للتسرب و ترك الدراسة. و دور المدرسة هو جذب الطلبة و احتوائهم بدلاً من تركهم لجماعة الرفاق، فإذا كانت الإدارة المدرسية تتسم بالتعقيد الإداري و غياب الرقابة تجاه الطلاب فان ذلك يؤدي إلى شيوع السلوكيات العنيفة بين الطلاب.

و إن مدير المدرسة له دور في ذلك، ففي دراسة<sup>٥</sup> تبين إنه عند اكتشاف تصرف لدى طالب فان الإجراءات المتخذة لم تكن واضحة الرؤية لدى بعض المديرين، فعند سؤال المديرين حول

<sup>١</sup> . د. عبداللطيف حسين فرج، مهمة مدير المدرسة الثانوية تجاه سلوك المنحرف، ورقة عمل ندوة المجتمع الأمني، الدورة الثالثة، كلية الملك فهد الأمنية الرياض ١١-١٤/٤/٢٠٠٤ ص٤٧.

<sup>٢</sup> المجموعة التي كشف عنها جهاز الأمن الوطني بعد تفكيكها في ١٣/٨/٢٠١٠. في مملكة البحرين.

<sup>٣</sup> دور المعلم في المجتمع، بدون أسم الكتاب أو الكاتب، على الموقع [www.jalaan.com](http://www.jalaan.com) مكتبة البحوث.

<sup>٤</sup> مقدمة ابن خلدون، تحقيق الجويري، بيروت ١٩٩٥، المكتبة المصرية، ( ) ص٥٣٨ إليه لدى فهد علي بن عبدالعزيز العليار، العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب المدارس الثانوية رسالة ماجستير، جامعة نايف ٢٠٠٥ ص٤٣.

<sup>٥</sup> . د. عبداللطيف حسين فرج، مهمة مدير المدرسة الثانوية تجاه سلوك المنحرف، ورقة عمل لندوة علمية ، كلية الملك فهد الأمنية الرياض ١١-١٤/٤/٢٠٠٤ ص٤٣.



اكتشاف التطرف لدى الشباب، كان إرشاد المعلم الذي يروج لفتوى ضالة كإجابة حصلت على المرتبة السابعة و إبلاغ المشرف التربوي عن ذلك المعلم حصل على الترتيب السادس عشر من حيث الأهمية<sup>١</sup>.

و من هنا فان "المدرسة ليست محضاً لبث العلم المادي فحسب بل هي نسيج معقد من العلاقات الخاصة بالطفل الصغير، ففيها تتوسع الدائرة الاجتماعية للطفل بأطفال جدد و جماعات جديدة فيتعلم الطفل في جوها المزيد من المعايير الاجتماعية في شكل نظم فهو يتعلم الحقوق و الواجبات و ضبط الانفعالات، والتوفيق بين حاجاته وحاجات الغير ويتعلم التعاون والانضباط السلوكي<sup>٢</sup> ولا يتحقق الانضباط السلوكي بتطبيق العقوبات فقط " فالعقوبة لا تعلم الطفل الا ممارسة العقاب، والتوبيخ لا يعلمه الا ممارسة التوبيخ وبتفهمنا له نعلمه الفهم، وبمساعده نعلمه المساعدة و بتعاوننا معه نعلمه التعاون"<sup>٣</sup>

ومن هذا الأساس يجب على وزارة التربية والتعليم الدقة في اختيار المدرسين، وعدم التهاون في هذه المسألة ورفض توظيف العاطلين من أجل ترضية الرأي العام، بل الواجب هو الحفاظ على النشء من ما قد يتلقفهم من الجمعيات ذات الاجندة السياسية التي -وبدلاً من التركيز على مخرجات المدارس- يتم تطبيق اجندة الجمعية، والتدخل في انتخابات جمعية المعلمين وتسييسها، " ولذلك كان انتقائهم بعناية فائقة من اهم العوامل في حصول الأمن الوقائي بغرس القيم النبيلة والأخلاق الحسنة والمعاني الوطنية والانتماء بين التلاميذ في هذه المرحلة"<sup>٤</sup>.

كما أن المناهج الدراسية لها دور فاعل في تنمية الأمن لدى النشء، فيجب : أن ننظر الى التعليم على اساس أنه يحتاج لأكثر من الاستظهار للكتب الدراسية وأن نفهم بالتالي أن المنهج الدراسي ينبغي أن يتضمن ما هو أكثر من محتويات هذه الكتب الدراسية"<sup>٥</sup>

١ . د. عبداللطيف حسين فرج، مرجع سابق ص ١٠٤.

٢ عبدالله ناصر السدحان، قضاء الفراغ وعلاقته بإنحراف الاحداث، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض ١٩٩٤ ص ٨٣.

٣ د. عاكف يوسف صوفان، مشكلات النمو وأمن الطفل، مجلة الفكر الشرطي المجلد الثاني عشر العدد ٤٦ ٢٠٠٣ ص ٧٥  
٤ دور مؤسسات المجتمع المدني في ارساء الأمن الاجتماعي، علي جمعة( مفتي مصر)، ورقة عمل في مؤتمر الأمن الاجتماعي ٢٩-٣١/١٠/٢٠٠٧ المنعقد في البحرين.

٥ راند دكتور حميد عبدالقادر البنا، دور إدارة المناهج بوزارة التربية والتعليم في تعزيز الأمن في الإمارات، مجلة الفكر الشرطي، المجلد الخامس، العدد الأول، ١٩٩٦ ص ٣٠١

## العنف في المدارس:

خرج في الآونة الأخيرة إلى السطح، العنف في مدارس البحرين، ولعل ما أقلق مضجع الرأي العام هو حادثة شجار طلبة في مدارس الرفاع الشرقي الثانوية الذي أخذ حيزاً إعلامياً إنذاك، ولا يهمننا تفاصيل القضية ومن المخطئ من الطلبة ومن هو المجني عليه، المهم كيفية تفاعل المشكلة لتكون مشاجرة بين عدد لا يقل عن ٥٠ طالب وإصابة اثنين اصابات متوسطة والحضور للمشاجرة لعدة مرات أمام المدرسة، في تحد صارخ لأنظمة المدرسة والهيئة الإدارية والتعليمية في المدرسة.

مع العلم بأن مدير العلاقات العامة بوزارة التربية صرح بأن الشجار لم يكن داخل المدرسة ولم يبدأ في المدرسة وقال " حيث أنه كما يبدو أن الأطراف من نفس الحي "١.

وعلى تلك النمطية ظلت وزارة التربية والتعليم التي حتى اليوم لا تعترف بوجود ظواهر العنف في مدارس البحرين، ولا حتى الظواهر الأخرى، فقد حدثت المشاجرة ٣ مرات قبل أن تصل إلى المشاجرات التي أنتبه لها الرأي العام، والتي على أثرها تم إبلاغ شرطة المحافظة الوسطى.

ودخلت وزارة التربية والتعليم على ذلك الصمت بخصوص الظواهر حتى في المقابلات التي تلت الحادثة لحل تلك المشاكل من جذورها<sup>٢</sup>

فظاهرة العنف في المدارس ليست بدعة بحرينية ففي امريكا يتعرض ربع مليون طالب للعنف شهرياً، ويواجه ١٢٥٠٠٠ تهديداً بالعنف، حين يتغيب ٨% من الطلاب بسبب خوفهم من التعرض للعنف من قبل زملائهم، كما أثبت أن معدلات انتشار مظاهر السلوك العدواني قد ارتفعت في دولة الكويت، وأنتشارها بشكل ملحوظ في المملكة العربية السعودية<sup>٣</sup>.

ففي دراسة ( الطيار ٢٠٠٦ )<sup>٤</sup> تبين أن هنالك دوراً كبيراً للبيئة المدرسية في العنف المدرسي وذلك لعدم وجود اماكن للترويح والرياضة وعدم كفاية الانشطة المدرسية، مع وجود تراخي في إبعاد الفئات السيئة من الطلبة، والدور التسلطي للإدارة وقسوة مدير المدرسة، وضعف دور المعلمين في احتواء مشكلات الطلاب، وعدم وجود منهج علمي لمعالجة العنف أو الاحتواء، كما أن اكتظاظ الفصول الدراسية وضعف اللوائح المدرسية لها دور في العنف في المدارس، وأن كان

<sup>١</sup> للإطلاع على التصريح جريدة الوقت البحرينية العدد ٦٣٤ الجمعة ١٦/١١/٢٠٠٧.

<sup>٢</sup> للاستماع إلى تسجيل بعض الحلقات، موقع الإعلام الأمني، (برنامج أمن الإذاعة)

<sup>٣</sup> [www.policemc.gov.bh/radio.aspx](http://www.policemc.gov.bh/radio.aspx)

<sup>٤</sup> فهد علي الطيار، مرجع سابق ص ٥٣ وما بعدها.

<sup>٤</sup> فهد الطيار، مرجع سابق ص ١٨٤ وما بعدها.



ذك بنسب مختلفة، وهذا ما أكده ٩٦% من عينة الدراسة من المديرين والوكلاء والمعلمين إزاء دور البيئة المدرسية في العنف.

والمدرس ومدير المدرسة دور في الوقاية من السلوكيات العنيفة، فالإدارة المدرسية الرشيدة لا بد أن تحقق للطالب الدور التربوي والارشادي والتشاركي مع أولياء الأمور عبر مجلس الآباء، والحد من التسلط والسيطرة منعاً للكبت لدى الطلبة وأن تقوم الإدارة المدرسية بزيادة الوعي والصحة النفسية لدى جميع المدرسين، مع تشجيع السلوك الأمني المتحضر لدى المعلمين وبالتالي لدى التلاميذ للحفاظ على مكتسبات الوطن، مع اكتساب الجميع للأصول الراقية في فن التعبير وكيفية احترام الرأي الآخر.

### الأنشطة الطلابية:

قلما تجد في البحرين مدرسة بدون صالة رياضة وملاعب رياضية، لكن قلما تجد نشاطاً طلابي ممنهج في تلك المدارس، وتلك الساحات يستمتع بها التلاميذ في إخراج الطاقات الكامنة الموجودة لديهم، سواء الجسدية الناتجة عن الغذاء أو العقلية الناتجة عن قوة العقل الباطن والعقل الواعي.

وإذا استمتع هؤلاء التلاميذ وأُخرجت مكنوناتهم، فسيستمتع المجتمع بأسره، لأن أسلوب التغذية يحتاج إلى حياة مختلفة، "فالأطفال المفرطو النشاط كانوا ندرتة قبل عام ٣٥ عاماً مضت، أما اليوم فإن نسبة تواجد فرط النشاط وعدم المقدرة على التعلم أعلى ما تكون في الولايات المتحدة من أي مكان آخر في العالم"<sup>١</sup>. فقد أصبح الشعب الأمريكي في عام ١٩٧١ يأكل ما نسبته ٥٠% من الأطعمة المعالجة و ٤٠٠٠ مادة إضافية في طعامه دون التأكد من تأثير المضافات على النظام العصبي وخصوصاً على الأطفال، وفي المقابل تم تطبيق نظام غذائي على مركز رعاية احداث فرجينيا، فتم استبعاد السكر من الطعام وتم ابلاغ الاحداث بأن ذلك الإجراء من أجل اسباب

<sup>١</sup> الجريمة والانحراف السلوكي والغذاء د. يوسف البدر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية ٢٠٠٣، بيروت ص ٢٤٢.



اقتصادية، ونتج أنه خلال ٣ أشهر انخفض العنف بنسبة ٨٠% من الاحداث، وانخفضت العقوبات التأديبية بنسبة ٤٥% وذلك دون استبعاد السكر من الطعام كلياً<sup>١</sup>.

فإن كان من الصعب منع المشروبات الغازية والعصائر المحلاة في المدرسة، فبالتالي يكون الواجب خلق مكان من اجل إفراغ الطاقات والإ تسبب الوضع بكارثة، ومن جهة أخرى تعد الأنشطة الطلابية مجالاً خصباً لعمل الفريق الواحد، والاعتماد على النفس وتقديم المساعدة للآخرين، والاستقلالية، وكذلك إشباع الحاجات الانفعالية للفرد وخصوصاً الدوافع المكبوتة التي " قد تخرج في هيئة تصرفات انحرافية وشاذة وغير مقبولة في حالة كبتها أو عدم إخراجها بشكل منضبط"<sup>٢</sup>.

وبهذا يتبين أن الأنشطة الطلابية ليست مجرد معنى وقت فراغ للتلاميذ، فهي " تحقق الانتماء للمجتمع الصغير ثم الأكبر ليتحقق في نهاية المطاف الولاء لهذه البلاد "<sup>٣</sup>.

كما أن أشغال الطلبة و الاستخدام الطاقات الأمثل مهم في ذات الوقت، لأن غالبية الافعال الانحرافية يرتكبها الفرد أثناء وقت الفراغ<sup>٤</sup>، كما أن نسبة كبيرة من الانحرافات ترتكب بقصد الاستمتاع بوقت الفراغ، وهذا ما تفسره دراسة (أبو رياح ٢٠٠٦) بالقابلية للأستهواء في العدوان المازح "الذي يأتيه كثير من الأفراد في كثير من المواقف دون مبرر يبرره، أو سبب منطقي ستند إليه...وتعد سلوكيات العدوان المزاح من أكثر السلوكيات غير السوية انتشاراً بين التلاميذ بصورة أصبحت معها كثير من المدارس مكاناً للشغب والسلوكيات العدوانية، إلى جانب أعمال التخريب<sup>٥</sup>.

وقد تكمن المشكلة أن المؤسسة التعليمية ذاتها لا توجد بها التنسيق المطلوب لادخال الأنشطة الطلابية من ضمن برامج الطلبة، فتشير الدراسات<sup>٦</sup> إلى أن أقل من نصف الطلاب مشتركون في الأنشطة المدرسية، ففي دراسة لعبدالعزيز الشثري وصلت النسبة الى ٤٨% ودراسة أخرى لوليد

<sup>١</sup> انجلو جون لويس، إصلاحية تاييد وتر مقال مشار إليه في كتاب يوسف البدر، مرجع سابق، ص ١٨٥ ومابعدھا.

<sup>٢</sup> عبدالله ناصر السدحان، دور الأنشطة الطلابية في وقاية الشباب من الانحراف، مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، المجلد ١٠ العدد ١٩ نوفمبر ٢٠٠١ ص ٢٢٢.

<sup>٣</sup> عبدالله السدحان، مرجع سابق ص ٢٢٣.

<sup>٤</sup> عمر عمر التومي الشيباني، الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب، دار الثقافة، بيروت ١٣٩٣ هـ ص ٣٣١ مشار إليه لدى عبدالله السدحان، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض ١٩٩٤ ص ١٤.

<sup>٥</sup> محمد مسعد عبدالواحد أبو رياح، المشكلات السلوكية لدى التلاميذ مرتفعي ومنخفضي القابلية للاستهواء، رسالة ماجستير في الصحة النفسية، كلية التربية جامعة الفيوم، مصر ٢٠٠٦ ص ٨٣ منشور على المكتبة الالكترونية لأطفال الخليج لذوي الاحتياجات الخاصة [www.gulfkids.com](http://www.gulfkids.com).

<sup>٦</sup> مشار إليها لدى عبدالله السدحان، قضاء وقت الفراغ بانجراف الاحداث، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض ص ١١٨.





شلاش ٣٠% فقط، وتعزو الدراسات سبب عزوف الطلبة لكثرة الاعباء والواجبات الدراسية وعدم الاقتناع بأهمية النشاط الطلابي وفائدته.

### دور الجامعة في الحد من نسب الجريمة:

ولانقصد بدور الجامعة في اعطاء الطلبة شهادات علمية يتم بموجبها توظيف الخريجين سنوياً، فدور الجامعة لا يقتصر على ذلك، وان كان هذا الدور مكمل لعملية التعليم، والتي تثبت الاحصائيات وجود علاقة عكسية بين مجرد الحصول على الشهادة والاجرام، ففي دراسة سابقة<sup>١</sup> أتضح أن ٣٩ من أصل ٣٠٠ نزيل باصلاحية جو- السجن الوحيد بالبحرين- لم يصلوا إلى المرحلة الثانوية وأن خريجي الثانوية من ذات العينة هم ٨٧ فقط، ولا وجود لأي جامعي اثناء اجراء الدراسة، وهذا ما اثبتته دراسة اقتصاديات الجريمة، التي تبين أن ١١ فقط من عينة الدراسة في مصر جامعيون ٦ منهم في جرائم شيكات وواحد فقط في جريمة سرقة<sup>٢</sup>، ومن الباحثين من يرى أن التعليم قد يحدث انخفاضاً في المستوى العام للجريمة، شريطة أن يقترن التعليم بتهديب الخلق<sup>٣</sup>.

ولعل الانشطة الطلابية في الجامعة تكون على مستوى أكثر احترافاً، فوجود نوادي متخصصة للموسيقى والرسم والتمثيل والاعلام والتصوير والشطرنج واصدقاء البيئة واللغة الانجليزية، وكذلك وجود المسابقات الرياضية والثقافية وأيضاً المساحة من الحرية في الانضمام لجمعيات الكليات، وكذلك مجلس الطلبة، ما يعد أفراغا للطاقات وصباً للمواهب في خدمة المجتمع سواء في المجتمع الجامعي، أو المجتمع البحريني، وكل ذلك بإعطاء المشاركين في تلك النشاطات درجة (A) لساعة معتمدة، كحافز، والأنشطة الرياضية تحتوي نشاط داخلي في البحرين وهو دوري كليات الجامعة ومهرجان رياضي والأنشطة الحرة، وأنشطة خارج البحرين<sup>٤</sup> وأن الجانب الثقافي له حضور كثيف من طلبة الجامعة، وفي ذلك تتنافس الهيئات الطلابية (الاندية والجمعيات) في تقديم خدمات أفضل وذات مضامين ابداعية أكثر روعة.

<sup>١</sup> أسامة بحر، المؤثرات الاجتماعية المصاحبة للجريمة، مرجع سابق ص ٤

<sup>٢</sup> د. رضا عبدالسلام، اقتصاديات الجريمة (المحددات الاقتصادية للجريمة) دراسة على سجون مصر، مجلة الحقوق،

جامعة البحرين المجلد الأول العدد الأول يناير ٢٠٠٤ ص ٢٣٢ و ص ٢٤٧

<sup>٣</sup> صالح محمد الحماد، علاقة المستوى التعليمي بنمط الجريمة، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف

٢٠٠٦ ص ٣٤

<sup>٤</sup> عن موقع جامعة البحرين، عمادة شؤون الطلبة، [www.uob.edu.bu](http://www.uob.edu.bu)



وبالتالي تكون الانشطة الطلابية في الجامعة ذات نظرة فكرية أكثر عمقاً من الجانب البدني، الذي لا يقل عنه أهمية، وذلك لنضج طلبة الجامعة - نسبياً- والتحول الهائل في نظام المسؤولية الشخصية، ففي المجتمع المدرسي تكون الإدارة بحيث لا تسند مسؤولية شخصية على الطالب، وعلى العكس ترى الجامعة تخلق وتسن المسؤولية للطالب في اغلب الأمور الجامعية، سواء من اعداد خطة تخرج واختيار المواد و كيفية المذاكرة وأختيار توقيت المحاضرة واختيار المدرس وترتيب الجدول، فتلك الأمور التي تخلق جزء من النضج الذهني الذي يحتاجه شباب الغد. ولعل عمادة شئون الطلبة تساهم في ذلك النضج، إلا أن التدخلات من خارج الجامعة ذات تأثير سيء على هذا النضج، خصوصاً في مسألة انتخابات مجلس الطلبة مع ما يتبع ذلك من إرهاصات سنوية<sup>١</sup>.

أن الأنشطة الطلابية غدت واجباً حتمياً على المؤسسات التعليمية، المدرسية منها أم الجامعية ، وذلك من اجل خلق جيل واعى بخدمة المجتمع والعمل الجماعي والتعاقد " والشعور بالانتماء إلى مجتمع واحد، إضافة إلى دعمها السلوك الإيجابي وتعزيزه في أنفس الشباب، ومن ثم فهي تعمل كسياج واق منيع للشباب من الانحراف"<sup>٢</sup>.

### البحث العلمي ودوره في تخفيض نسبة الجريمة:

أن سياسة الدول التشريعية والوقائية والعلاجية في تخفيض نسبة الجريمة لن تكون فعالة، مالم تكن متعمدة على نتائج بحوث علمية، وإذا كانت خطة الدول متمخضة في ردود أفعال إجتماعية فبتالي ستكون أرقام ونسبة الجريمة في ارتفاع، فالبحث العلمي يؤدي إلى حل المشكلة من جذورها، وكيفية الوقاية منها، فأن الاتجاه العام الذي يسود العالم اليوم هو مكافحة الجريمة بدلاً من الإجراءات الوقائية، فمن ٦٥ دولة تبين أن ٢٥ دولة تعتمد السياسة الوقائية والبقية مازالت تعتمد على سياسة مكافحة<sup>٣</sup> فبذلك يعد " البحث العلمي الأساس في عمليات التخطيط ووضع السياسات الكفيلة بالحد من ظاهرة الجريمة حيث أن البحث يعني في هذه الحالة بدراسة الظواهر

<sup>١</sup> جريدة الوسط البحرينية العدد ٢٨٠٨ السبت ٢٠١٠/٥/١٥ و جريدة الايام البحرينية العدد ٧٧٠٤ الجمعة ٢٠١٠/٥/١٤

<sup>٢</sup> عبدالله ناصر السدحان ، دور الأنشطة الطلابية في وقاية الشباب من الانحراف، مرجع سابق ص ٢٢٤

<sup>٣</sup> د. أحمد الحويطي، دور البحث العلمي في الوقاية من الجريمة والانحراف، ورقة عمل لندوة علمية منعقدة في جامعة نايف، مطبوعات جامعة نايف العربية الطبعة الأولى ٢٠٠١ ص ٢٣



وتحليلها وتشخيصها وحصر العوامل والأسباب التي أدت إلى وجودها، وفي النهاية توفير البيانات والمعلومات والحقائق للمخطط و"متخذ القرار" <sup>١</sup>.

"وفي العصر الحديث لم يع ممكناً الاعتماد على الخبرات الشرطية التقليدية، أو عمل الصدفة أو سياسات ردود الأفعال، كركائز لمواجهة التحديات الأمنية المعاصرة وأشكال الجريمة المستحدثة بل بات الحس الأمني الفعال القائم على البحوث العلمية الدقيقة والتخطيط السليم هو الركيزة الأساسية التي يجب أن تعتمد عليها أجهزة الشرطة في عملها" <sup>٢</sup>

وأن البحث العلمي ذو تكاليف منخفضة ونتائج ممتازة والجريمة ذات تكاليف ضخمة على الفرد والمجتمع، وبالتالي فإن الاستثمار في البحث العلمي ذو مردود إيجابي، إلا أن الأرقام الإحصائية توحي بغير ذلك، فالانفاق على البحث العلمي في الوطن العربي لا يتعدى ٠,٣% من الناتج القومي، في حين أن أمريكا تنفق ٢,٨% ومثلها في اليابان، ويستحق البحث العلمي ٤ دولارات لكل مواطن في الوطن العربي و ٦٤٠ دولار لكل مواطن في أمريكا، مما أدى لقلّة إنتاجية العلماء بواقع بحث واحد كل عامين ونصف في الوطن العربي <sup>٣</sup>، في حين أن إسرائيل خصصت ٥% من دخلها لتمويل البحث العلمي فأنتجت خلال عام واحد ١٠٢٠٦ أبحاث في حين أن الوطن العربي أنتج ٦٦٥٢ بحث فقط <sup>٤</sup>.

ومن أجل تطوير الأجهزة الأمنية، ومن أجل حسن توجيه الخبرات والأدوات، لا بد من الاهتمام بالبحث العلمي لوضع استراتيجيات الأمن القومي، طبقاً لأحتياجات كل دولة، ومن ثم تبدأ مرحلة التخطيط لتحويل توصيات ونتائج البحث العلمي، إلى منطلق جوهري ويعد ذلك تعتمد الخطة وتعمم ويبدأ التنفيذ <sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> د. فايز الزعبي، البحث العلمي و دوره في الحد من الجريمة، الندوة العلمية، مطبوعات جامعة نايف ٢٠٠١ ص ٤٩

<sup>٢</sup> عميد د. حمدي محمد شعبان، بحوث الرأي العام أداة عملية للتعرف على اتجاهات الجماهير وخدمة الأغراض الأمنية، مجلة الفكر الشرطي، الشارقة المجلد الثامن، العدد الثالث، ١٩٩٩ ص ٢٦١

<sup>٣</sup> أمينة رشيد، واقع البحث العلمي في الوطن العربي، منشور بجريدة الجماهير السورية على موقع <http://jamahir.alwehda.gov.sy> تمت زيارته في ٢٠١٠/٩/٩.

<sup>٤</sup> رقية عدنان ()، مراكز الدراسات والبحوث وأثرها على الأمن الوطني، مقال منشور على كنوز جوجل.

<sup>٥</sup> صفا محمود عبدالعال، التعليم العلمي والتكنولوجي في إسرائيل، الدار المصرية اللبنانية ٢٠٠٢، ملخص الكتاب على موقع المعرفة، عدد (٩٦) بزيارة ٢٠١٠/٩/٩ [www.almarefh.org](http://www.almarefh.org).

<sup>٦</sup> د. محمد إبراهيم الأصبعي، دور البحث العلمي في وضع الخطط والاستراتيجيات الأمنية، إصدارات جامعة نايف العلمية، ٢٠٠١ ص ٢٥٥ وما بعدها.



كما أن لمراكز الدراسات والبحوث دور في تحقيق الأمن الوطني، سواء بالندوات المنعقدة أو عن طريق نشر الدراسات أو من خلال وسائل قياس رأي الجمهور، وأهمها توفير المعلومة لأصحاب القرار<sup>١</sup>.

وفي البحرين لا يزال الوضع متأخراً جداً، إذ أن تشجيع عملية البحث والتطوير يجب " أن تبدأ من المراحل الدراسية الأولى لنبث روح التحدي والتطوير والابتكار واكتشاف القدرات والطاقات الخلاقة ومدّها بوسائل النجاح لتحقيق هذا التطوير"<sup>٢</sup>.

وبالتالي فإن عدم وجود بحث علمي رصين يكشف الواقع لكي نبني المستقبل مع عدم وجود الأمانة العلمية، وعدم تقيد الجامعات الخاصة بأشترطات التعليم وبقرار تنظيم التعليم العالي وذلك بخصوص إلزامية طلبة الدراسات العليا بالرسالة العلمية والأطروحة<sup>٣</sup> يؤدي لتدهور البحث العلمي في البحرين.

في حين أن التعليم العالي يهدف أصلاً إلى تنمية البحث العلمي وتشجيعه للإسهام في تقدم المعرفة - كما يفترض في الجامعات الخاصة- وذلك بأن ألزمها القانون بتكثيف البحث العلمي من فتحصص كل جامعة نسبة لاتقل عن ٣% من صافي الإيرادات السنوية للجامعة للبحث العلمي<sup>٤</sup>.

وعلى ذلك، وعلى الرغم من أهمية البحث العلمي في التقليل من خسائر الجريمة في البحرين، سواء التكلفة المادية الناتجة عن الضرر المباشر أو التكلفة الاجتماعية، أو حتى خسائر الدولة نتيجة تلك الجرائم، نتيجة توظيف الشرطة وتسيير الدوريات والتحقيق والمحاكمة وتكلفة تنفيذ عقوبة السجن من غذاء ولباس وإعادة تأهيل للمحكومين والتي قدرت في أمريكا ب ٧ مليار دولار عام ١٩٨٣ فقط<sup>٥</sup>، وأكثر من ٥% من مجمل الناتج القومي في أوروبا<sup>٦</sup> وبالتالي ومما لاشك فيه أن تكلفة البحث العلمي والبحث الأمني أقل وذات مردود أعلى مقارنة بتكلفة الجريمة المباشرة فقط.

<sup>١</sup> د. رقية عدنان المعاينة، مراكز الدراسات والبحوث وأثرها على الأمن الوطني، مقال منشور على جوجل كنول بزيارة <http://knol.google.com/٢٠١٠/١٩/١١>

<sup>٢</sup> د. يوسف عبداللطيف البستكي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية المستدامة في البحرين، مجلة الدراسات الإستراتيجية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المجلد الرابع العدد ١٣، ٢٠٠٨، ص ١٩١

<sup>٣</sup> المادة ١٥ من قرار رقم ٢ لسنة ٢٠٠٧ بشأن التعليم العالي الصادر من وزير التربية والتعليم بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٧ والمنشور في الجريدة الرسمية عدد ٢٨١٨

<sup>٤</sup> المادة ٩ من قرار وزير التربية والتعليم رقم ٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي.

<sup>٥</sup> د. حاتم بابكر عبدالقادر هلاوي، تكلفة الجريمة في الوطن العربي، جامعة نايف العربية، الرياض ١٩٩٨ ص ٣٣

<sup>٦</sup> د. علي فايز الجحني، أثر القضاء والأنظمة العدلية في الحد من الجريمة، بدون دار نشر ص ٩





## علاقة الاجرام ببعض التخصصات العلمية:

عند زيادة اعداد الطلبة وتكدسهم، وغياب دور القدوة عند التلاميذ لضعف الاداء الأخلاقي والمهني من قبل المدرسين، فيضعف دور المدرسة - السلطة الأخرى على النشئ- بعد الأسرة، ليدخل التلميذ باب عدم الامانة العلمية<sup>١</sup> فينتج المحتوى العلمي ويخرج لنا عامل مساعد للجريمة. ففي دراسة<sup>٢</sup> Engineers of Jihad تبين أن " الذين يدرسون الهندسة يصبحون فاقدين التسامح في مجال تحديد الحقيقة " وتبين من الاحصائيات حضوراً بارزاً للمهندسين من بين الجماعات الارهابية في ١٢ دولة عربية، وكذلك طلبة الهندسة، فمن أصل ٥٩ طالب متهم تبين وجود ٢١ طالب بكلية الهندسة و ١٦ طالب بكلية الطب وما بين ٢٥ عامل تبين ٦ مهندسين و ٤ اطباء بشريين و ١٩ مدرس في مدارس ابتدائية بمجموع ٧٨ تخصص هندسة من أصل ١٩٦ متهم في الارهاب، مما يتطلب من المؤسسة التعليمية " تطعيم التخصصات الهندسية والعلمية الدقيقة بمزيد من المواد الانسانية من أخلاقية إلى اجتماعية لإعادة التوازن المعنوي والفكري لديهم"<sup>٣</sup>.

## المطلب الثالث

### دور مرفق القضاء في الحد من نسبة الجريمة:

" أنا لست الا قاضي في جهاز العدالة، لم يخطر على بالي في أي وقت من الأوقات الاهتمام بأساس الوقاية من الاجرام لأن وظيفتي لم تكن هناك، بل على العكس فقد كانت ولا تزال في العقاب لا في الحماية... وقد تعاقبت السنوات وأنا الاحظ بدهشة أن عدد المجرمين لا يزال مستقراً إن لم يصبح متزايداً..."<sup>٤</sup>

<sup>١</sup> د. مصطفى محمد موسى ، التكدس السكاني العشوائي والارهاب، جامعة نايف العربية، الرياض ٢٠١٠ ص ١٩٥ وما بعدها

<sup>٢</sup> نشر ملخص البحث في جريدة الشرق الأوسط العدد ١٠٨١٨ الجمعة ٢٠٠٨/٦/١١ مشار اليه لدى د. مصطفى موسى ، مرجع سابق ص ١٩٦ وما بعدها ، والبحث الأصلي موجود على الرابط [www.slate.com/id/2240157/](http://www.slate.com/id/2240157/) تمت زيارته في ٢٠١٠/٩/١٢

<sup>٣</sup> د. مصطفى موسى، مرجع سابق ص ٢٠٤

<sup>٤</sup> السيد موريس باتان رئيس محكمة النقض الجزائرية الفرنسية ، كلمة افتتاحية مؤتمر الوقاية من الاجرام، باريس ١٩٥٩ ، مشار اليه لدى د. منصور رحمانى، الاعجاز التشريعي في مكافحة الجريمة، مرجع سابق



أن للعقوبة، وظيفة اجتماعية مهمة، هي حماية المصالح الأساسية للمجتمع من الانحراف والفساد، وأن هدف العقوبة زجر الجاني من معاودة ارتكاب الجريمة وردع بقية المجتمع من الاتيان بمثله، وبالتالي تكون العقوبة "رحمة بالمجتمع ورحمة بالمجرم".<sup>١</sup>

و القضاء أمر "ضروري وحيوي لاستقرار المجتمع وشيوع الأمن والأمان، وأمر لازم لرقى الأمم وتقدمها"<sup>٢</sup> ومن الضروريات أيضاً التخصص لكل محكمة، وعلى ذلك سيتناول البحث الدور الأمني المتبلور من قضاء كل تخصص، وهو أستتباب الأمن في المجتمع.

### دور المحكمة الدستورية:

نص دستور ١٩٧٣<sup>٣</sup> في المادة ١٠٣ وكذلك الدستور المعدل في ٢٠٠٢<sup>٤</sup>، في المادة ١٠٦ على إنشاء محكمة دستورية في البحرين، تختص دون غيرها بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح.<sup>٥</sup>

وأن المحكمة الدستورية لها دور مهم للغاية في صيانة حقوق وحرريات الانسان " فالمحكمة الدستورية تمثل السياج القانون لحماية هذه الحقوق"<sup>٦</sup>.

ومن أجل تحقيق هذه الاهداف، أصدرت المحكمة الدستورية العديد من الاحكام وأرست العديد من المبادئ الهامة لحماية وصيانة الدستور من تعدي القوانين.

إلا ان الحكم الصادر في ٢٦ يونيو ٢٠٠٦<sup>٧</sup> كان له شأن آخر، فقد قضت المحكمة بعدم دستورية نص المادة ١٥٧ من قانون العقوبات<sup>٨</sup> في جريمة الاتفاق الجنائي وكانت المخالفة الدستورية أن المادة ساوت في العقوبة بين من ساهم في الاتفاق الجنائي على ارتكاب الجريمة،

<sup>١</sup> خالد عبدالله الشافي، دور السياسة الجنائية في تحقيق الأمن الأخلاقي، رسالة ماجستير، جامعة نايف ١٤٢٥هـ ص ٩٥

<sup>٢</sup> د. فتحي السيد لاشين، التأخير في البت في النزاعات، جامعة نايف ٢٠٠٥ ص ٢

<sup>٣</sup> الصادر في ١٩٧٣\١٢\٦

<sup>٤</sup> الصادر بعد التعديل في ٢٠٠٢\٢\١٤

<sup>٥</sup> المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٢ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٢٥٤٨ بتاريخ ٢٠٠٢\٩\١٨

<sup>٦</sup> من كلمة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في حفل الأفتتاح الرسمي لمبنى المحكمة الدستورية في ٢٠٠٥\٤\١٨

<sup>٧</sup> الحكم المنشور على موقع المحكمة الدستورية (الحكم السادس) وعلى الوصلة النافذة بتاريخ ٢٠١٠\٩\١٢

[www.wasmia.com/consultation/sixth.pdf](http://www.wasmia.com/consultation/sixth.pdf)

<sup>٨</sup> تنص الفقرة الاولى من المادة ١٥٧ من قانون العقوبات البحريني على أنه " يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت من ساهم في اتفاق كان الغرض منه ارتكاب جنائية من الجنائيات المنصوص عليها في المواد من ١٤٧ الى ١٥٥ أو اتخذ وسيلة الى الغرض المقصود منه"



حتى لو لم تقع الجريمة، وبين من ارتكب الجريمة فعلاً، كما أضافت المحكمة بأن العقوبة بالغة القسوة، وأن الاتفاق الجنائي لا يشكل سلوكاً مادياً وإنما نوايا يضمورها الانسان.

ولعل حكم المحكمة الدستورية مقارب - جداً - لحكم المحكمة الدستورية المصرية بشأن المادة ٤٨ التي كانت تعالج الاتفاق الجنائي في عموم الجرائم وليس في جرائم معينة مثلما نصت المادة ١٥٧ عقوبات البحرين، فقد حصرت المادة ١٥٧ عقوبات بحريني، على جرائم الماسة بأمن الدولة والداخلي وهي الاعتداء على الملك، محاولة قلب نظام الحكم، محاولة احتلال مبنى حكومي، تولي منصب حكومي دون تكليف، تعطيل أمر الحكومة بالنسبة للعسكريين، تأليف عصابة تقاوم السلطة، رئاسة عصابة تحمل السلاح، معاونة العصابة سالفة الذكر أو أتلاف منشآت عامة، في حين أم المادة ٤٨ في عقوبات مصر جرمت الاتفاق الجنائي عموماً، ومع ذلك صدر الحكم مشابهاً لما ذهبت إليه المحكمة الدستورية في مصر<sup>١</sup>.

ومع تسليم الباحث لما ذهبت إليه المحكمة من نتيجة إلى الغاء النص لعدم دستوريته، إلا أن حججها لم تكن صحيحة فيما ذهبت إليه، أولاً لعدم تشابه النص البحريني مع النص المصري وبالتالي اختلاف علة وسبب كل مادة، ناهيك أن جريمة الاتفاق الجنائي في مصر تم تحديد الاطار القانوني من قبل محكمة النقض المصرية ولا يوجد بها غموض حتى يقال بغموض النص أو الشبهة<sup>٢</sup> أضف أن المادة وُضعت لتعالج وضعاً أمنياً خطيراً للغاية، وهو الاتفاق على جرائم ماسة بأمن الدولة الداخلي منها الاعتداء على سلامة رأس الدولة ورمزها، وتلك الجرائم لا ينتظر فيها تطبيق نظرية الشروع، لوجود شبهة الأعمال التحضيرية، في حين أنه لو تركت بدون تجريم لأصبحت الدولة على حد المحك، أخذاً بالشرعية القانونية.

في حين أن هذه المادة لا زالت سارية في أعرق الدول الديمقراطية وهي فرنسا، وتم سنها قبل أنهيار برج التجارة بأمريكا، أما بعد أنهيار البرجين، فإن القوانين أخذت بأمر أدق من مجرد الاتفاق الجنائي حماية لها من أي محاولة لضرب الكيان الاجتماعي أو القانوني للدولة.

ومن ذلك يتبين أن اجتهاد المحكمة الدستورية قد رسخ مبدأ كان يفترض فيه الانتباه لأمن المجتمع وما يحدث في العالم من هجمات إرهابية استباقية.

<sup>١</sup> المحكمة الدستورية العليا طعن رقم ١١٤ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٠٠١/٦/٢٢ مكتب فني ٩

<sup>٢</sup> د. عوض المر، الرقابة القضائية على دستورية القوانين في ملامحها الرئيسية، مركز رينيه - جان دبيو للقانون ص ١٠٥٩





## المحاكم الجنائية:

في البحرين تقسم المحاكم إلى محاكم مدنية ومحاكم شرعية<sup>١</sup>، ويقصد بمحاكم القضاء المدني، المحاكم التي تنظر القضايا الجنائية أو المدنية أو التجارية أو العمالية أو قضاء التنفيذ<sup>٢</sup>، ويجوز بقرار من المجلس الاعلى للقضاء تخصيص قاضي المحكمة الصغرى لنظر نوع معين من القضايا، وتختص كل محكمة بالفصل في جميع المسائل التي ترفع إليها طبقاً للقانون في المواد المدنية والتجارية والإدارية وفي المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية لغير المسلمين وفي الجرائم إلا ما أستثني بنص خاص<sup>٣</sup>.

وبذلك يتبين ضبابية تخصيص القاضي الجنائي، وإن كان القانون اجاز تخصيص المحاكم الصغرى في نوع معين وكذلك الاختصاص الاداري في دائرة بالمحكمة الكبرى المدنية<sup>٤</sup>، أما محاكم ثاني درجة فلا يتضح وجود مبدأ التخصيص بها فيجوز للمحكمة أن تنظر استئناف جنائي أو مدني بحسب ما يعرض عليها من أحكام.

فالتخصص يعبر عن " مظاهر تطور العلوم الجنائية، فلم يعد القاضي الجنائي قاصراً على تحليل علاقة قانونية من الناحية المنطقية، بل عليه أن يفحص شخصية المتهم في جميع الزوايا النفسية والاجتماعية والفردية طبقاً للمقتضيات التي ظهرت حديثاً للحكم الجنائي"<sup>٥</sup> من العلوم الطبية والنفسية والطب الشرعي والتحقيق والاثبات الجنائي.

والتخصص يتيح للقاضي الجنائي تراكم المعرفة والخبرة، وسرعة المحاكمة مما يؤدي إلى تحقيق فكرة الردع الخاص والردع العام ويؤدي أيضاً إلى مكافحة الجرائم المستحدثة<sup>٦</sup>، وهذا ما يتطلبه العمل في جرائم الاحداث<sup>٧</sup>.

ولتبيان دور القضاء الجنائي في أستتباب أمن المجتمع ما حدث في البحرين عند وفاة شرطي أثناء أدائه الواجب، ففي حكم أول درجة الصادر من المحكمة الكبرى الجنائية ١٣/١٠/٢٠٠٩

<sup>١١</sup> المادة ٦ و ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن السلطة القضائية المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٢٥٥٣

<sup>٢</sup> المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٢

<sup>٣</sup> المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٢

<sup>٤</sup> المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٢

<sup>٥</sup> د. محمد عيد الغريب، أثر تخصيص المحاكم في الأحكام، بحث منشور في كتاب القضاء والعدالة الجزء الثاني، جامعة نايف العربية، الرياض ٢٠٠٦ ص ٧٨٣

<sup>٦</sup> د. محمد عيد، مرجع سابق ص ٨١١

<sup>٧</sup> د. بابكر عبدالله الشيخ، السياسة الجنائية لقضاء الأحداث، جامعة نايف العربية ٢٠٠٥ ص ١٦







في قضية وفاة الشرطي أثناء الواجب في قرية كرزكان، والذي كان حكماً أدى إلى تقلت رباط الأمن من الجهتين، فمن جهة أصبح دم المرابطين من رجال الشرطة مهدوراً مسبقاً، ومن جهة أخرى أصبحت كلمة القانون ليست ذات أهمية في رأي الشارع البحريني، بل أن المفرج عنهم تم تكريمهم في القرية، وفي كلمة ألقاها أحد رجال الدين الذي وصف المفرج عنهم بأنهم " أبطال " وشكر الشخصيات العلمائية والجمعيات السياسية، التي سرعت عملية الإفراج، في حين أن الافراج قد تم بناء على حكم البراءة كما أن بعض النواب الذين صرحوا في يوم الحكم قاموا بالربط بين هذه القضية مع قضية المعامير التي قتل فيها شخص بعد أن اشتبه المتهمون بأنه يعمل في الشرطة فقتلوه<sup>١</sup>.

وكان حكم الاستئناف أشد لينا من البراءة إذ عاقب بعض المتهمين بالحبس ثلاث سنوات، وتلى هذا الحكم انفلات أمني خطير لم يتم رده إلا بصحوة حكومية شاملة وذلك بأن تم تنفيذ القانون لدى جميع الوزارات ، فوزارة العدل أذرت الحركات السياسية لتصحيح وضعها خلال شهر رمضان وإلا عوقبت، ووزارة التنمية الإجتماعية حلت مجلس إدارة جمعية تعد نفسها أنها نفع عام، كما أن وزارة الاعلام أوقفت النشرات التي تصدر عن الجمعيات السياسية التي يفترض بها أن تنشر إنجازات الجمعية والتي تحولت الى صحف تنشر بدون رئيس تحرير<sup>٢</sup>.

### المحاكم المدنية والتنفيذ:

أن من المتعارف عليه أن العدالة البطيئة نوع من الظلم " لأن البطئ في التقاضي يحول بين صاحب الحق وحقه"<sup>٣</sup> مما يؤدي إلى فقد الثقة في الإجراءات القضائية ومحاولة الحصول على الحق بالقوة الشخصية، وقد يترتب على ذلك الإخلال بالأمن العام<sup>٤</sup>.

هذا مجرد التأخير في إصدار الاحكام ، وإن الأشد من ذلك والأعظم التأخير في تنفيذ الأحكام، فحدث أنه تم حجز سيارة لبيعها وهي موديل ٢٠٠٠ وقيمتها عند الحجز ٥ آلاف دينار، فإذا بيعت بعد ٤ سنوات سوف نقل قيمتها إلى أكثر من النصف، ناهيك عن القوة الشرائية للمبلغ المطالب فيه، الذي يتناقص بفعل التضخم، وأضف أن السيارة المحجوز عليها لا يستفاد منها لا

<sup>١</sup> للإطلاع على ملخص التصريحات في وصلة تمت زيارتها بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٣

[www.bahrainevents.com/fourm/showthread.php?t=338021](http://www.bahrainevents.com/fourm/showthread.php?t=338021)

<sup>٢</sup> للإطلاع على الخبر على الوصلة التي تمت زيارتها في ٢٠١٠/٩/١٩ <http://www.bna.bh/?ID=174447>

<sup>٣</sup> د. فتحي لاشين ، مرجع سابق ص ٤

<sup>٤</sup> د. فتحي لاشين ، مرجع سابق ص ٥



من قبل مالكيها ولا المحجوزة للبيع من أجله، وبالتالي ضرر أكثر على صاحبها وضرر مماثل لصاحب الدين<sup>١</sup> وهذا ما يدعو لتطبيق وصية الفاروق عمر بن الخطاب للقاضي أبي موسى الأشعري " لا ينفع حكم بحق لا نفاذ له " مما تتطلب أن يتم " إسناد مسائل التنفيذ إلى جهاز خاص مستقل تحت إشراف قضاء التنفيذ "<sup>٢</sup>.

ويرى الباحثون<sup>٣</sup> أن مخاطر ومضار التأخير في الفصل في القضايا ليس له تداعيات في نظر الناس فحسب ولكن على صميم حياتهم وطمأننتهم وأستقرارهم الاجتماعي.

### المطلب الرابع: دور المرافق الأخرى في تقليل نسب الجريمة.

أن الأمن مسئولية وطنية تشترك فيها جميع مؤسسات الدولة، إلا أن نسبة المشاركة تتفاوت من وزارة لأخرى وذلك حسب طبيعة عمل الوزارة، وفي المطالب السابقة تم التركيز على المرافق ذات الأهمية والاتصال المباشر بالأمن مع الجمهور، وذلك لا يقلل من أهمية بعض المرافق لخدمة الأمن، كلاً حسب موقعه.

### الفروع الأول: وزارة الاسكان:

أن المتتبع للحالة الأمنية والسياسية في البحرين، سيكتشف وببساطة أن المشكلة هي مشكلة إسكانية، فظواهر العنف تأخذ غالباً نمط متكرر داخل القرية، في حين كان يفترض من وزارة الأسكان أن تلغي القرى من فترة ليست ببسيطة، ولعل ذلك يذكرنا بحديث د.عبدالمجيد العلوي عند وصفه القرية التي كان يعيش بها قبل المنفى، وعند عودته إليها أكتشافه عدم الاختلاف برغم مرور ٢٥ سنة، من حيث المنازل أو من حيث تفكير الاشخاص.

وهنا لا نتكلم عن السكن اللائق فقط، بأعتبار أن الدراسات الاجتماعية والجنائية<sup>١</sup> التي اجريت في دول مختلفة أثبتت ارتباط العامل السكني بالسلوك الاجرامي، مما يسبب نقص الخدمات

<sup>١</sup> أسامة بحر، التنفيذ المدني، مرجع سابق ص ٣٢ وما بعدها

<sup>٢</sup> التوصية الرابعة من توصيات الندوة العلمية حول إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية المنعقدة في بيروت بتاريخ ٢٦/١٧/٢٠١٠ والمنشورة على موقع المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية قسم الندوات [www.carjj.org](http://www.carjj.org)

<sup>٣</sup> د. فتحي لاشين، مرجع سابق



الإسكانية من نقمة ورفض وحقد خصوصاً إذا تجاوز المنزل البائس مع المنزل الفاخر، وفي ذلك يقول كارل ماكس " أن المنزل يمكن أن يكون كبيراً أو صغيراً، وعندما تكون جميع المنازل تكون جميع المنازل المحيطة متساوية في صغرها فلن تكون هناك مشكلة، ولكن إذا أقيم قصر بجانب تلك المنازل الصغيرة فهناك تكون المشكلة".

فالسكن عنصر استقرار وأمن، وموضوع بحث دور السكن في السلوك الإنساني أعمق من مجرد منزل، فالمسطحات الخضراء في الحي، وأماكن ممارسة الرياضة في المنطقة، وكذلك تصميم المنطقة على أسس اجتماعية كما هو الحال في تصميم مدينة زايد<sup>٢</sup> مع توفير الخدمات الأساسية لكل منطقة جديدة، فمدينة حمد أسست في عام ١٩٨٤، ولم يتم وضع مركز شرطة بها إلا عند زيارة جلالة الملك بعد استلامه الحكم في عام ١٩٩٩ ! وتم وضع مركز شرطة مؤقت في إحدى المنازل في الدوار الأول ثم بناء مركز شرطة متكامل والموجود حالياً في الدوار ١٧.

ولذلك على وزارة الإسكان أن تضع بعين الاعتبار المساحات الداخلية للمنزل وكمية الضوء الداخلة للمنزل، والمساحات الخارجية كمتنفس للأطفال، وخلق ارتداد خارج المنزل ومنع وضع المركبات داخل المنزل والاستفادة من المساحة في بناء مجالس تعيد العلاقات الاجتماعية لأهل البحرين، مع وجود الخدمات بتسيق هندسي منتظم، غير متوسع به، ولا يتداخل مع مناطق مهجورة، وقرى ليتم احكام المناطق أمنياً ومن ذلك تعاني المدن غير المصممة من حالة اجرام شاذة عن المجتمع البحريني<sup>٣</sup>، ففي مدينة حمد ١٠% من اجمالي السرقات في البحرين<sup>٤</sup>. وظهرت أبحاث الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة التي توصي " بإعادة النظر في أساليب تخطيط المدن والتصميمات المعمارية على نحو يُصعب ارتكاب الجرائم أو يقلل فرص ارتكابها، ويشمل ذلك أيضاً البنوك والمحلات التجارية"<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> د. مصطفى العوجي، الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض ١٩٨٧ ص ٨٨  
<sup>٢</sup> تم تصميم مدينة زايد على نظان أحياء بحيث يحتوي كل حي على مدخل واحد لمجموعة معينة من المنازل في محاولة لتفادي ضعف الارتباط الاجتماعي الموجود بالمدن الحديثة.  
<sup>٣</sup> وقعت جريمة قتل في مدينة حمد في أول يوم عيد الفطر السعيد، وقبل سنة ونصف قتل بحريني على يد أسوي في مدينة حمد أيضاً، ومن الواضح أن هندسة الطرق و تداخل الأحياء أدى لضعف الأمن بدرجة واضحة فانتشرت الجريمة بشكل وأسلوب جرمي مختلف عن مدن البحرين الأخرى و خصوصاً المشاجرات الطائفية التي وقعت نهاية ٢٠٠٨  
<sup>٤</sup> مي حسين جناحي، تقرير حول السرقات في البحرين، مركز البحرين للدراسات والبحوث ٢٠٠٤ ص ٢٩  
<sup>٥</sup> العميد د. حمدي شعبان، الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة ومدى فاعلية نظام شرطة المجتمع، مجلة بحوث الشرطة، مركز البحوث بأكاديمية مبارك للأمن، العدد التاسع عشر - يناير ٢٠٠١ ص ٣٨١



## الفرع الثاني: ديوان الرقابة المالية:

بالإضافة للدور الرقابي لمجلس النواب على المال العام، يقوم ديوان الرقابة المالية بدوره في الرقابة على حسن استغلال المال العام وكذلك على حسن إدارة الشؤون المالية بأسلوب مؤسسي قائم على شرعية القانون، ويتجلى ذلك في رسالة ديوان الرقابة وهي: "التحقق من سلامة ومشروعية استخدام الاموال العامة وحسن إدارتها"، ويصدر ديوان الرقابة المالية تقريراً سنوياً يرفع لجلالة الملك بأعتبره المرجع للديوان<sup>١</sup>.

والحقائق العلمية تفرض ذاتها، ففي أمريكا قدرت المبالغ المختلصة عام ١٩٨٩ بحوالي ٥٦ مليار دولار، وفي بريطانيا ارتفعت جرائم الوظيفة العامة من ٢٩ لكل ١٠٠ موظف في عام ١٩٩٥ إلى ٣٣ لكل ١٠٠٠ موظف عام ٢٠٠٠ وكان تغيير ارتفاع تلك الجرائم يرجع إلى ضعف عامل الردع والرقابة<sup>٢</sup>.

وبالتالي يكون دور الرقابة مهم في مراقبة المال العام وكشف حوادث الاختلاس و الأهمال والمخالفات المالية التي تقع في الجهات الخاضعة لرقابة الديون<sup>٣</sup> أي اكتشاف الجرائم ومنعها، وعند امتناع أي جهة من السماح لموظفي ديوان الرقابة يجوز تشميع الخزائن والأماكن بالشمع الأحمر<sup>٤</sup> كما يجوز له إحالة أي موظف إلى النيابة العامة إذا ما توافرت لدى الموظف ديوان الرقابة أدلة جدية<sup>٥</sup>.

هذه من ناحية جنائية، ويجوز أيضاً تحريك الدعوى التأديبية ضد أي موظف يرتكب مخالفة وأن يتم موافاة ديوان الرقابة بالقرارات الصادرة في تأديب الموظف مع محاضر التحقيق<sup>٦</sup> وإذا تبين لديوان الرقابة عدم تناسب الجزاء الإداري مع معظم المخالفة، يحق للديوان طلب تشديد الجزاء<sup>٧</sup>.

ومع قوة تنظيم القانون، ومع عظم سلطة ديوان الرقابة المالية في البحرين إلا أن الواقع العملي لا يحقق لتلك المخالفات أي رادع " فبلدية المحرق هي الجهة الوحيدة التي لم ترد على ملاحظات الديوان منذ بدأ الديوان في ممارسة أختصاصاته في عام ٢٠٠٣، ومن ثم تكون قد أurst سابقة خطيرة لعدم احترام القانون والتعاون مع الديوان، يتعين على الجهات المعنية وضعها بعين

<sup>١</sup> المادة ١٩ من قانون ديوان الرقابة المالية الصادر بمرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٢

<sup>٢</sup> د. رضا عبدالسلام، أقتصاديات الجريمة، مرجع سابق ص ٢١٣ و ص ٢١٤

<sup>٣</sup> المادة ٣ من قانون ديوان الرقابة المالية بند عاشر

<sup>٤</sup> المادة ١٠ من قانون ديوان الرقابة المالية

<sup>٥</sup> المادة ١١ من قانون ديوان الرقابة المالية

<sup>٦</sup> المادة ١٧ من قانون ديوان الرقابة المالية

<sup>٧</sup> المادة ١٨ من قانون ديوان الرقابة المالية



الاعتبار، ومساءلة المسؤولين عن هذا التصير بالقدر الذي يضع الأمور ببلدية المحرق في نصابها الصحيح".<sup>١</sup>

لقد كان في مقدور ديوان المراقبة المالية أن تنزل الجزاء الإداري المناسب بالموظف مهما كانت درجته أو منصبه بدلاً من التوصية المتواضعة التي لا تدل على شيء إلا الضعف.

أضف إلى ذلك أن محافظة المحرق صرفت مبلغ ١١،٦١٩ دينار على البخور والعود خلال ٣ سنوات، و ١٢ ألف دينار على باقات الورد و ٩،٤٧٠ دينار على حلويات المجلس الأسبوعي، كما قامت المحافظة باستئجار سيارة بورش لمدة ١٥ يوم بتكلفة بلغت ١،٣٥٠ دينار وكان التقرير المالي جاء بالصيغة التالية " وقد لوحظ عدم بيان الغرض من استئجار تلك السيارة في مستندات المحافظة"، وأوصى ديوان الرقابة باستخدام سيارة المحافظة بدلاً من استئجار سيارات فاخرة.<sup>٢</sup>

كما أن هناك ٥٥ عائلة تم إعفائها من دفع رسوم البلدية دون إجراء بحث حالة إجتماعية للوقوف على الظروف المعيشية مع وجود ٥ حالات بدون اعتماد من الوزير المختص وذلك في بلدية المحافظة الوسطى<sup>٣</sup>، ما قامت وزارة البلديات بشراء نخيل وذلك خلال مجلس المناقصات وكان سعر الترسية ١١٣ دينار للنخلة الواحدة، ثم قامت شئون البلديات بشراء النخلة ب ١٤١ دينار دون الرجوع لمجلس المناقصات<sup>٤</sup>.

ومن هذا يتبين مكانة و دور ديوان الرقابة في الحد من الجريمة وذلك عند قيامه بسلطته التي خوله بها القانون القيام بها وذلك بإحالة المخالفات الجنائية وطلب مجازاة الموظف إدارياً، ولعل ذلك سيكف تقرير السنة المقبلة الكثير من هذه التجاوزات ( والجرائم ) إلا ان دور ديوان الرقابة كان في هذا المجال متواضعاً جداً، بل أن التقرير يذكر دائماً أن الجهة المختصة لم تقم بالتحقيق أصلاً في المخالفة، مثل " لم تقم الهيئة بالتحقيق في الأسباب التي أدت إلى قيامها في عام ٢٠٠٦ بدفع مبلغ ٣٦،٣٥٠ دينار لشركتين نظير خدمة الاشتراك لبث فعالية كأس العالم وتركيب عدد من الخيام، ولم يتم الحصول على تلك الخدمات بسبب قيام الهيئة بإلغاء الفعالية قبل بدئها".<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية لعام ٢٠٠٨ ص ٦٠

<sup>٢</sup> تقرير ديوان الرقابة المالية السنوي لعام ٢٠٠٨ ص ٤٠٠ وما بعدها

<sup>٣</sup> تقرير ديوان الرقابة المالية السنوي لعام ٢٠٠٨ ص ٤٧٦ وما بعدها

<sup>٤</sup> تقرير ديوان الرقابة المالية السنوي لعام ٢٠٠٨ ص ٤٩٠

<sup>٥</sup> تقرير ديوان الرقابة المالية السنوي لعام ٢٠٠٨ ص ٥٣٥



## المؤسسة العامة للشباب والرياضة:

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم، " نعمتان مغبون فيها كثير من الناس، الصحة والفراغ" ولتغيير نمط الحياة الحديثة، بمساعدة التقنية والاجهزة الإلكترونية، أصبح لدى الشباب موفر من الوقت غير المستثمر، والذي يشكل عبئاً أمنياً على الدولة، بوجود أشخاص قابلين للانحراف في أي وقت.

فالدراسات أثبتت إن غالبية الافعال الانحرافية يرتكبها الشباب أثناء وقت الفراغ، وإن نسبة كبيرة من الانحرافات ترتكب بقصد الاستمتاع بوقت الفراغ<sup>١</sup>، من واقع متوسط وقت الفراغ لدى الشباب في السعودية الذي يقدر متوسطه ب ٣-٥ ساعات أيام الدراسة و ٥-٨ ساعات أيام إجازة نهاية الأسبوع و ٥-١٠ ساعات فراغ يومياً في إجازة منتصف العام ونهاية العام<sup>٢</sup>.

وبالنظر إلى برامج المؤسسة العامة للشباب والرياضة خلال الأعوام الماضية نراها تركزت في نوعية متكررة من البرامج وهي التصوير والعمل التطوعي وعلم الفلك<sup>٣</sup>، وخلال الأعوام الماضية لم تكن هنالك برامج شبابية موجهة التوجيه الصحيح لتلك الفئة ماعدا الصيف الماضي (٢٠١٠) بمشروع متكامل هو مدينة الشباب ٢٠٣٠ الذي ضم ما يقارب ٨٠٠ مشارك من مختلف محافظات البحرين، وقُسم البرنامج في ١٤ قرية مصغرة، وضمت كل قرية برنامج عمل معين مثل الفلك والتصوير والرسم و الإبداع والكمبيوتر وتطوير الذات، في سابقة قد تكون الأولى في تاريخ المؤسسة، بعد ما سبقتها سابقة المعسكر الصيفي لإعداد شباب المستقبل في صيف ٢٠٠٩ في أروقة الأكاديمية الملكية للشرطة<sup>٤</sup>.

في حين أن المشاركين في برامج المؤسسة العامة للشباب والرياضة قد كانوا عبارة عن فئة معينة من الشباب، الذين لا يشكلون شباب البحرين، وهم خليط بين الأولاد والفتيات، مع غلبة

<sup>١</sup> عمر الشيباني، الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب، دار الثقافة، بيروت ١٣٩٣ هـ مشار عليه لدى عبدالله السدحان، دور الأنشطة الطلابية في وقاية الشباب من الغنحراف، مرجع سابق ص ٢٢٧

<sup>٢</sup> متوسط حساب ٧ دراسات منها ٣ رسائل ماجستير مشار إليها لدى عبدالله السدحان، مرجع سابق ص ٢٢٩

<sup>٣</sup> عن موقع المؤسسة العامة للشباب والرياضة تمت زيارته في ٢٠١٠/٩/١٤ [www.goys.gov.bh/sections14.php](http://www.goys.gov.bh/sections14.php)

<sup>٤</sup> ضم المعسكر الصيفي في نسخته الأولى ٣٠٠ مشارك تتراوح أعمارهم بين ١٢-١٧ عام من مختلف مناطق البحرين في تجربة فريدة ومفيدة للمجتمع البحريني وتكررت التجربة صيف ٢٠١٠ مع ٥٠٠ مشارك لمدة ٤ أسابيع ببرامج عملية للسلامة وخدمة المجتمع ن للأطلاع على برامج وأهداف الفكرة - موقع الاكاديمية الملكية للشرطة، قسم برامج الشباب،

[www.rap.gov.bh](http://www.rap.gov.bh)



نسبة الفتيات ، كما يغلب على المجموعات المشاركة الأطلاع والثقافة، على عكس احتياج المجتمع لبرامج تخدم وتصلح المتسكعين والمتسربين من المدارس والمتتمرين.

